

النشرة المركزية لحركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح"..خاصة بالاعضاء

العدد الثالث السنة التاسعة والعشرون فبراير (النصف الاول) ١٩٩٣

رأينا

بسم الله الرحمن الرحيم

الصفقة

■ لقد احتلت قضية المبعدين حيزا هاما في مجال الاعلام والرأي العام. وكان صدور القرار ٧٩٩ من مجلس الامن، وما تبعه من محاولات تطبيقية وضعا على المحك لمصداقية الامم المتحدة وازدواجية التعامل مع قراراتها. وقد صاحب عملية المماطلة والتسويف في التعامل مع القرار ٧٩٩ تطبيقا عدوانيا جائرا لقرارات لم توافق عليها الشرعية الدولية ضد العراق، مما ساهم في فضح وادانة الازدواجية الامريكية في التعامل مع قرارات الشرعية الدولية حتى من قبل دول التحالف نفسها.

لقد عمد الرئيس الامريكي المهزوم جورج بوش الى القاء ظلال ادارته في مجال السياسة الخارجية على ادارة الرئيس كلينتون المقبلة. وبسوء نية واضحة، فرض على الرئيس الجديد تغيير اولوياته ووضعه فيما يتعلق بقضية الشرق الاوسط امام قرار امني صوتت عليه امريكا بالايجاب. وادانت الابعاد.. والمفروض ان تستمر في موقفها لفرض تطبيق القرار اذا ارادت الالتزام بمبدأ العدالة والانصاف، او العمل على عرقلته، اذا تبنت نفس سياسة ادارة بوش المزدوجة المعايير.. والتي تكيل "لاسرائيل" دائما بالمكيال الذي يريده صهاينة امريكا في الادارة السابقة.. واللاحقة.

لقد وجدت ادارة كلينتون نفسها في مواجهة القرار ٧٩٩، ومطالبة الامين العام للامم المتحدة بتطبيقه وبفرض العقوبات على الكيان الصهيوني في حال عدم الامتثال للقرار.

وكان واضحا منذ البداية انها لن تمارس اي ضغط على حكومة رابين لتجعله يتراجع عن قراره التعسفي. ولكنها بدأت تبحث عن وسيلة تساعد فيها رابين على الخروج من أزمته والحفاظ على ماء وجهه، في الوقت الذي كانت تسعى الى اضعاف الموقف الفلسطيني الذي نادى بفرض العقوبات على الكيان الصهيوني. ووجد نداؤه صدى على مستوى الرأي العام العالمي والدول الاسلامية ودول عدم الانحياز. وهذا ما جعلها تتحاشى استخدام الفيتو لتعطيل القرار.

وجاءت الصفقة الامريكية الاسرائيلية.. صفقة صاغها صهاينة الادارة الامريكية الجدد.. صموئيل لويس ومارتن

البقية ص 22

قضايا نظرية

فكرنا الوطني

الحلقة الثانية

■ ينطلق فكر حركتنا من مفهوم التحرر الوطني، ويرتبط هذا المفهوم بناءا على الواقع الفلسطيني وطبيعة قضية فلسطين بكل من، الظروف الموضوعية المحيطة، والاهداف، اذ يشكل الهدف محور كافة اشكال النشاط والتفكير والعمل.

ومما لا شك فيه أن اهدافنا ترتبط بالثوابت من حيث الحق والمصلحة الاساسية للشعب الفلسطيني واجياله.. ومن حيث المعنى الذي يجسده احتلال أو تحرير فلسطين، كل من بواعثه وغاياته، ذلك أن تحرير فلسطين هو جوهر اهداف فتح، واحتلالها هو جوهر اهداف النقيض، وفي كلا الحالتين فان هذا الجوهر يرتبط بالافاق والخلفيات.

من هنا فان الفكرة الخاصة للتحرر الوطني لدى فتح ترتبط ببواعثها سواءا من حيث المصلحة الوطنية للشعب الفلسطيني أو من حيث الارتباط ببواعث وغايات تتعلق بالموقف الفكري الاعمق، والموقف الانساني الاشمل، انها ترتبط بالملامح والاسس للقيم والمبادىء الفتحوية النابعة من قيم ومبادىء الشعب الفلسطيني وموقفه في خانة الصراع الانساني، والكفاح بين الخير والشر، بين قوى الحرية وقوى الاستعباد، بين قوى الحق وقوى الطغيان. وهذه الملامح التي تبرز في مجمل افكار فتح ومبادئها هي المرتبطة أساسا باهداف الحرية والعدالة والسلام والتقدم تلك الاهداف التي تنشدها الانسانية على أساس من الترابط والتكامل.

ثمة علاقة من الترابط والتكامل بين هذه الاهداف تشكل صلبها، اذ أن الاختلال في احدها ينم عن الاختلال في الناظم الاساسي للفكر الذي تنشأ النظرة اليها من خلاله أو من منظاره، أو الذي يتحدد مفهومها على أساسه.

ان الحرية والعدالة والسلام والتقدم كل متكامل وفي ذات الوقت لكل منها خصوصيته المباشرة، وبين الترابط والتكامل، والخصوصية تقع مسافة لطبيعة النضال وطابعه في كل مرحلة من مراحل حياة الانسانية أو شعوبها اثناء النضال من أجل هذه الاهداف عموما.

ويتجسد مبدأ الترابط والتكامل من اعتبار أن كلا من هذه الاهداف في المحصلة النهائية هو شرط أو مناخ لحياة الاخر، فشرط الحرية هو التقدم، وشرط العدالة هو الحرية، وشرط السلام هو العدالة، وشرط التقدم هو السلام.

وكل ذلك ضمن دائرة لا تنقطع في النضال الدائم للانسان، الذي ترتقي عبره الحياة البشرية باتجاه ارقى صورها الممكنة ضمن محيطها الارضي.

ان الحرية والعدالة والسلام والتقدم هي الاهداف الانسانية الاكثرسموا لارادة وقوى الخير والارتقاء في صفوف البشرية، وان معيار الخروج من عصور الظلام البشري أو بقاياه هو مقدار ما تتقدم به البشرية من خطوات على طريق هذه الأهداف.

ومن الطبيعي والممكن أن تختلف المفاهيم المحيطة بكل هدف من هذه الأهداف، وان يثور الجدل حول تفاصيلها، ولكن الجوهر الأساسي لكل منها هو الجوهر الواحد الذي تجمع عليه عقائد ونظريات الانسانية المرتبطة بقيم الخير والحق.

ان موقع الشعب الفلسطيني في خانة الصراع من حول قضية فلسطين هو موقع هذه الأهداف، وهي بحد ذاتها تشكل الخلفية الفكرية والمعنوية العامة لجوهر أهداف النضال الفلسطيني، وهو تحرير فلسطين.

وبالمقابل فان موقع الحركة الصهيونية والكيان الصهيوني هو في الخانة الاخرى أو الطرف الآخر وهو طرف القهر والظلم والعدوان والجاهلية الفكرية والظلام الانساني، بمعنى الاحتكام الى قوانين الغاب في العلاقات البشرية من حيث جوهر أو حقيقة الأمر.

وهو ما يعني أن احتلاله لفلسطين يرتبط بالموقف الفكري المناهض لقيم الخير، وبالموقف السياسي

قضايا نظرية
قضايا نظرية

العالمي المرتبط بالمصالح الانانية والاحتكارية والنفعية الخاصة بالدول الاستعمارية.

ان تحرير فلسطين يرتبط بمساواة الناس، وحقوق الشعوب والأمم المتكافئة، وبحقوق الأجيال في أن ترتبط بالأرض والقيم وبوتقة الكرامة وحق الاداء الحضاري وحق الحياة بغض النظر عن الفوارق في الدين أو الجنس أو اللون أو عوامل التمييز بين الانسان والانسان.

بينما يرتبط احتلال فلسطين بالتمييز، وادعاءات الحق التاريخي، والشعب المختار، وانتهاك حقوق الانسان والنيل من الحقوق الاساسية لشعب من الشعوب. وهو مايعني أن الحركة الصهيونية والكيان المنبثق عنها يرتبطان بكل ذلك، بينما تشكل الوطنية الفلسطينية نقيضها.

ان الفكرة الاساسية للانعكاس المادي لهذه الافكار التي هي بذرة وجود فتح، هي تجسيد الوطنية ذات العمق القومي المضادة للوجود الصهيوني وكل نتائجه في فلسطين.

هذه هي فتح، وهذا هو جوهر الرسالة من وراء وجودها ومسيرتها، وهذه بذرتها الاساسية كتشكيل فلسطيني نضالي.

اذن ان جوهر فتح هو تجسيد الوطنية الفلسطينية المناهضة للصهيونية، الوطنية الفلسطينية كطليعة للأمة والرسالة، والصهيونية بما افرزته من كيان وبرامج للعدوان.

ويستند هذا التجسيد لدى فتح الى مفهوم التحرر الوطني والقوانين الناتجة عنه. ان التحرر الوطني هو ازالة التسلط الاجنبي بكل اشكاله عن الوطن أو عن أي جزء منه يقع عليه تسلط خارجي أو عن ثرواته.

والتسلط الاجنبي أشمل من الاحتلال، اذ يمكن لهذا التسلط أن يأتي بصور مختلفة، تؤدي كلها الى نتيجة واحدة هي انتقاص السيادة الوطنية والحرية الوطنية فيما يتعلق بارض الوطن أو ثرواته أو حقوق الامة الاساسية فيه. أن الاحتلال يمثل ذروة هذه الصور وأكثرها انتهاكا للمبادىء الدولية وانتقاصا للسيادة الوطنية.

ولا يعتبر في عداد التسلط الاجنبي الانتقاص المتكافىء والارادي للسيادة الوطنية بين الدول لمصلحة مفهوم التنظيم الدولي على أسس العدالة والمبادىء والحقوق الطبيعية وحقوق الشعوب وحقوق الانسان.

ان النضال المضاد لكافة صور التسلط الخارجي هو نضال التحرر الوطني، وهو النضال الذي يتسم بقوانينه الخاصة ومنها تلك العناصر الاساسية التي استلهمها فكر حركتنا وأهمها:

أولا: تحديد العدو الرئيسي وأولويات النضال في دائرة العدو المشترك الخارجي.

ثانيا: أولوية الوحدة الوطنية.

ثالثا: تبني البرنامج المشترك للنضال الوطني الذي يتسم بسمات المرحلة وطبيعتها وظروفها.

رابعا: الممارسة الفعلية للنضال ضد العدو الخارجي الرئيسي وفقا للبرنامج المعتمد.

ويتصل نضال التحرر الوطني بالنضال القومي من منطلق أن باعث النضال الوطني هو الوطن وثرواته، بينما باعث النضال القومي هو الامة وحقوقها الاساسية، والذي مما لا ريب فيه أن الحق في الوطن بكامل السيادة الوطنية، هو أحد الحقوق القومية الاساسية.

ان نضال التحرر الوطني هو الجزء الخاص من النضال القومي الذي يتمتع بالاولوية لأنه الأساس في تمكين الأمة من ممارسة حقوقها الأخرى.

ولا يعتبر نضال التحرر الوطني وقفا على نظرية فكرية أو عقيدة من العقائد، فهو يرتبط وينطلق من البذرة السليمة المرتبطة بالقيم الانسانية أو احداها أو بالاهداف الانسانية الشمولية أو أحدها.

يرتبط فكر التحرر الوطني بالمذاهب المعادية للعنصرية انطلاقا من فكرة المساواة الانسانية، وبالمذاهب القومية انطلاقا من فكرة التحرر والاستقلال وحق تقرير المصير، وبمذاهب الثورة أو الاصلاح الاجتماعي انطلاقا من فكرة العدالة والمساواة.

لقد استمدت فتح مفهوم التحرر الوطني من طبيعة القضية التي انبرت لها، فهي قضية وطنية، تتعلق بتسلط اجنبي وعدو خارجي. انها قضية مصادرة وطن واحتلاله، واحتلاله بخليط اجتماعي دخيل بديلا لشعبه، واقامة كينونة مصطنعة ودخيلة فيه، بمعنى أنها ليست افرازا طبيعيا لواقعه السكاني أو للتركيبة البشرية القومية والوطنية المرتبطة به، ولا ترتبط بمحيطها عضويا أو تاريخيا أو في آمال المستقبل والمصير المشترك.

موضوعات من الانتفاضة (٣٢)

المبعدون قضية الانتفاضة

■ اذا كانت جريمة الابعاد، قد أسقطت البرقع الاخلاقي للكيان الصهيوني، فانها من جهة أخرى، دلت على كم عال من التخبط السياسي وسوء التقدير الذي يكاد يصبح سمة لاداء القيادة الصهيونية منذ اندلاع الانتفاضة البطلة في شوارع وأزقة الاراضي المحتلة، ويبدو سوء التقدير في أجلى صوره، كلما ترافق مع الأزمة الأخلاقية والسياسية للنظام الدولي الجديد واصراره غير المحمود، على الكيل بمكيالين والميزان بأكثر من معيار لقضايا من نوع واحد. وهو ما جعل ويجعل من مقولات "الشرعية الدولية" وقرارات الامم المتحدة، ومفاهيم النظام الدولي الجديد بمثابة الاضحوكة السوداء أمام الشعوب في كافة أصقاع الكون.. ولعل الموقفين الآخرين موقف الكيان الاسرائيلي الرافض لتطبيق قرار مجلس الامن رقم ٧٩٩، والضربات الجوية الموجهة للعراق بحجج عدم انصياعه لقرارات مجلس الامن من جهة، وموقف النظام الدولي وتقاعس مجلس الامن عن اتخاذ أي موقف تجاه جرائم الصرب ضد مسلمي البوسنة والهرسك.. ليدلان بوضوح على مدى الازدواجية واللاخلاقية واللاشرعية التي يعيشها العالم اليوم في ظل انفراد الولايات المتحدة لقيادة العالم وعنجهية طفلها الصهيوني المدلل.

ان قوى النضال، وخصوصا، لدى شعب مجرب ومجاهد ومعطاء، كشعبنا العربي الفلسطيني، يدرك أن هذه المعطيات والسمات، ليست معطيات وسمات القوة، بل هي التعبير الأقوى عن الضعف في الرؤية والموقف. فقوى الدول لا تقاس بالقوة العسكرية فقط، بل بمزيج من العوامل والعناصر الاخلاقية والاقتصادية والتماسك الاجتماعي وقوة الحلم والقيادة التاريخية القادرة على مزج تلك العناصر وربطها بقوة الفكرة والحلم لشعبنا وغيرها من الشعوب، فهل يملك الامريكيون هكذا مزيجا، وبغض النظر عن الاجابة فان الخلل الاقتصادي الواسع التي تعانيه يفقد أمريكا الدور الذي تطمح له، وخصوصا أن التنافس حاد وقوي مع التكتلات الدولية الاخرى. ويشار في هذا المجال، الى ان ما أصاب الاتحاد السوفياتي وكتلته الاشتراكية، لا علاقة له بالقوة العسكرية، بل على العكس، ان اعطاءه الأولوية لعامل القوة العسكرية، على حساب العوامل الاخرى، كان السبب المباشر وراء الانهيار الذي اصاب روسيا وكتلتها الاشتراكية. أما عن الجانب الاسرائيلي، فانه أيضا يعاني من نقاط ضعف كبيرة واساسية، ولعل لجوءه الى البطش الشديد ضد الانتفاضة وجماهيرها المناضلة العزلاء، يمثل أحد مظاهر ضعف الكيان الاسرائيلي، الذي يفقد أو لا يريد أن يتعامل بخيارات أخرى غير خيار القوة المسلحة. فلتصور دولة لا تملك الا خيار العنف، وفي أي موقع تكون!!؟. ان ما نود طرحه، يتمثل في ضرورة ادراك، أن عدونا يملك ثغرات ضعف اساسية، وأنه غير قوي بنفس الصورة التي يريد للآخرين ان يحملوها عنه وأن يدعيها بدون نزاع.

كما أن هذه الرؤية تتيح لنا، الموقع الذي نقف فيه، ومعرفة كم الانجازات التي استطعنا انجازها عبر مشوار تضحياتنا الكبير، ان الثورة الفلسطينية بمشوار كفاحها الطويل، عبر محطاته وملفاته المتتابعة، وعبر حلقة الانتفاضة، استطاع ابراز الحقيقة الانسانية والكفاحية للشعب العربي الفلسطيني، واستطاعت أن تفرض تلك الحقيقة على الكيان الاسرائيلي قبل أي طرف آخر.. كما تطرح هذه الرؤية ايضا تلمس الامكانيات والافاق المفتوحة أمام كفاح الانتفاضة، في ظل هذه الظروف الايجابية، لكي ندفع بالعدو دفعا الى التسليم برؤانا وشروطنا، ونموذج قضية المبعدين، التي كان يتوقع الصهاينة، من ورائها، الكثير من الايجابيات، فانه الآن يكتشف بانه كمن فجر قنبلة بين يديه،

فمنطقه مرفوض دوليا حتى من بين صفوف أصدقائه، وهو وضع بعض العرب في مأزق كبير، من أولئك الذين لم يجدوا ما يقولونه بعد أن رفض الكيان الصهيوني تنفيذ قرار مجلس الامن رقم ٧٩٩. وهذا مكسب لقضية الانتفاضة ولمنطق العقل العربي الرصين، والذي يطمح للاستقلال والحرية الحقيقيين.

ان قضية المبعدين، والتعبئة باتجاهها، والمطالبة بعودة المبعدين - كل المبعدين - يجب أن تتحول الآن، الى البند الاول في جدول الانتفاضة وبرنامجها النضالي اليومي، ولابد أن تظل القضية والمحك اليومي الذي نضغط به على العدو الصهيوني، وعلى الشرعية الدولية. والحركة المطلوبة تتطلب ان تكون يومية ومباشرة واضحة الهدف والمضمون، بالاعتصام أمام لجان الصليب الاحمر، والمؤسسات الدولية، على أن يتم ذلك باعداد تبادلية حتى نستطيع ضمان الاستمرارية، والتنوع. الى تحديد ايام للاضراب والتظاهر الواسع، الى ادامة ارسال البرقيات والاحتجاجات للمؤسسات الدولية.. الى الاستمرار بجمع التبرعات المالية والمادية للمبعدين ولأسرهم داخل الأرض المحتلة، على أن يترافق كل ذلك، مع رفع وتائر العمل الكفاحي، والمركز في اهدافه على دعم قضية المبعدين.

ان احباطنا لاجراءات العدو في الابعاد، ستمثل الكثير من معاني كفاحنا الوطني، ويكفي أن نشير الى ان نجاحنا في ذلك، سيقود الى ابطال عملية الترانسفير، التي لا تزال في خزائن الخطة الاسرائيلية، كما ستعني اننا أعدنا لمفاهيم الشرعية الدولية، بعضا من أصولها المغيبة بالقرار الاوبكي. ومرة أخرى تتاح لنا ظروفا مناسبة لكي نرتقي بنضالنا الوطني عبر هذه القضية الى موقع أكثر ملاءمة من السابق. طالما أن عودة المبعدين هي المعيار المطروح من قبل الجميع على مدى المصداقية في كل شيء.. بدءا من محادثات السلام، الى مفهوم الشرعية الدولية.. وهذا هو المأزق، الذي علينا أن نشدده على خناق الغزاة وأسيادهم الدوليين حتى النصر.

"حول شعار الثورة حتى النصر"

ليس من شعار، كان له وقع هذا الشعار في قلوب الامة، فهو في بساطته وحسن صياغته، يحمل عشرات المفاهيم والمعاني، ويملك دلالات وايحاءات كثيرة وساطعة.

ومن تلك المفاهيم، ربطه الحازم والحاسم بين الثورة والنصر، أي بين فعل فيه مشقة ومشاق كثيرة، وفيه عمل كثير وكثير، وبين النصر، والعلاقة الرابطة بينهما ايضا وكما يقول الشعار علاقة فعل بنتيجة، فالنصر لا يكون الا بفعل الثورة، أي بالعطاء والتضحية، بالشهداء والجرحى، بالمقاتلين والمناضلين والفدائيين والمجاهدين الصابرين.. وبهم فقط يشترط النصر.

ومن الدلالات المنبثقة من ذلك الشعار، دلالة الثقة بالغد، وفي ذلك تعبير جميل واضح وبسيط عن قلب الشعب المجاهد، وعن مشاعر مناضليه وابنائه الميامين، الذين يثقون رغم مرارة الواقع بمجيء النصر الاكيد، لانهم يؤمنون بالله، ويؤمنون بالشعب والامة، ويؤمنون بقدراتهم وفعلهم وانسانيتهم، وتفاؤلهم لذلك، تفاؤل مادي ملموس ، تفاؤل يقيني ايماني بالله وبالقيم وبالانسان، ولذلك فانهم غير اولئك الذي يعيشون بالاوهام، بل ان المجاهدين والمناضلين أبعد الناس، عن الوهم والتوهم، لان الشعار نفسه يقول له الثورة (أي الفعل الجماعي والذاتي) أساس الوصول الى النصر، وهم غير واهمين، لانهم مطالبون بدراسة قواهم وموقعهم في ميزان القوى، تماما كما عليهم أن يقرأوا العدو بنقاط قوته ونقاط ضعفه وموقعه في ميزان القوى.. فالثوار واقعيون.. عمليون، فاعلون، يدركون ان تغيير ميزان القوى يبدأ في التأثير على موقعه في الحياة العملية، وفي الواقع المشاهد، وعبر نضال دؤوب ومتواصل للوصول الى لحظة النصر.

والشعار "ثورة حتى النصر" يدرك بل أدرك، أن الوصول الى النصر، يحتاج الى فترة زمنية طويلة "فالثورة وهي هنا مطلقة" وغير مقيدة زمنا الا بالنصر. وفي تلك الصياغة براعة واضحة، تدل على فهم دقيق للواقع ولمواقع لطرفي الصراع، وان الانتقال بالشعب من موقع الضعف والاستكانة الى موقع القوة واسترداد الحق، وايضا الانتقال بالعدو من موقع القوة والغطرسة الى موقع الضعف وقبول الشروط، يحتاجان الى مدى زمني طويل حتى يتم هذا التحول.

وللشعار "ثورة حتى النصر" ثقة مطلقة بالقيم والاخلاقية، وفيه قدرة تمييزية عالية بين مفاهيم الحق والباطل، الصحيح وغير الصحيح، الشرعي وغير الشرعي، ولذلك فهو منحاز انحيازا كاملا الى مفاهيم الخير المطلقة وفي ذلك تعبير عن انحياز مطلق لهذه المفهوم التي حملتها وبشرت بها حضارتنا العربية الاسلامية، ضد مفاهيم الرأسمالية الغربية القائمة على المصلحة والقوة المجردين عن الحق والكرامة، والخير والقانون.. الخ.

فكان الشعار بذلك ملبيا ومعبرا عما في مكنون الأمة ودخائلها المشبعة بتلك المفاهيم كمعطيات حضارية وانسانية، فوقع الشعار في قلبها في الموقع الأقرب والأصدق.

وللشعار "ثورة حتى النصر" ايحاؤه، بعدم ضرورة النكوص والتراجع أمام الملمات والصعاب والظروف غير المؤاتية، بل العمل على التقدم المتواصل الى الأمام، وتجاوز الملمات والصعاب والظروف غير الملائمة، ومن المفروغ منه، ان الشعار يقول لنا، علينا أن نتعلم كيفية تجاوز تلك الظروف والحالات الصعبة، وان نتقن ذلك التجاوز بمزيد من العمل والعطاء، ومزيد من التعلم والخبرة، طالما ان الهدف الوصول الى النصر.

وايحاء الشعار في هذا المجال، ايحاء عملي، يثير الملكات، ويقوي العزائم والارادات للتحمل والاستمرار حتى النصر، فهل من ابداع اكثر وأبرع من هذا؟.

وللشعار قوته في فن الصياغة، فالكلمات لا تتجاوز أحرفا معدودات، والكلمات لا تتعدى الثلاث، وهي جميعا الحروف والكلمات في متناول كل الاذهان والأسماع، ما ان تلقط حتى تفهم بوضوح ودون اعمال عقل او فذلكة، وروعة الشعار كانت أكبر، في الوقت الذي اطلقت به، حيث كانت المدارس السياسية المتفرنجة شرقا وغربا، تتبارى في سوق الكلمات الصعبة والمفاهيم الاكثر صعوبة، ناهيك عن تناقضها مع المناخ الحضاري لثورة لابد أن تقوم في بلاد العرب المسلمين. فجاء الشعار ليلتهم كل ما قبله، لبساطته وعمقه، وقدرة العامة والخاصة على تمثله والاقتناع المباشر بمضمونه وندائه.

والاخوة جميعا في كل الخلايا والمواقع، مطالبون الآن، باعادة تمثل هذا الشعار، والوقوف أمام معانيه، قراءة وتعرفا وتمثلا، فسيحدون الكثير، وسيضيفون بتجربتهم الغنية والراهنة كثيرا من الحيوية في تجسيدهم له، عبر افعال الانتفاضة، وعبر عملهم على قوة التنظيم، وقوة العطاء في مواجهة قوات الاحتلال.

ولتقل خلايا الثورة والجهاد، لنتمثل الشعار.. في المظاهرات، نتمثله افعالا ومواقف ونضالات..

ولنتمثله في السجون مع الاخوة المعتقلين، فسيشع صمودهم وصبرهم، عن عطاء جديد يتجاوز كل ما مضى، وخصوصا اننا جميعا مطالبون دائما بتجاوز الماضي - تجاوزه الا بالمعرفة والعلم واستنباط الدروس، للوقوف على ارض الحاضر بتجربة أغنى وأعمق. فطبيعة صراعنا مع عدو ذي طبيعة استيطانية ماكرة، مؤمنة بالعنف والقوة، تحتاج منا على الدوام عملا يصر على التطور والنهوض ويكون مفعما في كل وقت بالايمان بشعار ثورة حتى النصر.

مناضلو الارض المحتلة، مطالبون في كل الوقت بالوقوف على أرض صلبة، يضعها الفعل النضالي، والفعل الايماني بطريق الثورة والجهاد المستمرة حتى النصر. هكذا تقول التجربة النضالية لشعبنا العظيم والمناضل.. وهكذا تقول مسيرتنا التي عليها الاستمرار حتى النصر.

في الوحدة الوطنية..

الاساءة لوحدة الشعب تصب في خانة الاحتلال الاسرائيلي، مهما كان حجم الاساءة وشكلها، ما دامت تصب في طاحونة العدو لحجمها وشكلها.. والاساءة لوحدة الشعب مرفوضة مبدأ وموقفا من اي جهة أتت.. ولعل هذه القضية قد حسمت منذ ان طرحت فتح ومنذ انطلاقتها - شعار اللقاء فوق ارض المعركة، ليكون ارضا صالحة لكل القوى والتيارات الواقفة على غير ارض العدو الصهيوني. والمجاهدة ضد وجوده واحتلاله.. والآن وبعد بلوغ الانتفاضة للسنة السادسة من عمرها المجيد، يصبح من المحرمات الوقوف على تخوم الصراع الداخلي بين قوى وتيارات الثورة. فمن يملك عزما للصراع، فهذه ساحة الصراع والمنازلة مع الاحتلال وقواته، وتحتاج على الدوام لقاذف القنبلة وللرصاصة ولطعنة السكين. وهناك فقط تظهر البطولة والتضحية والقدرة على النزال. وهذا القانون "الموقف" مطروح على الجميع، على كل القوى، بكل قياداتها ومواقفها..

ان الخلاف في الرأي لا يفسد للود قضية،

لندع مئة زهرة تتفتح في بستان الثورة،

لنكن اشداء على "الكفار" رحماء فيما بيننا،..

بأسنا ضد الاحتلال...

- لنفرق بين الخلافات في صفوف الشعب، والخلافات مع معسكر العدو، وكلنا يذكر حكاية الشيخ الذي جمع اولاده ليوصيهم، جامعا امامهم ربطة من العصي، وبعضا من العصي المنفردة، طالبا منهم واحدا واحدا، ان يكسر عصى منفردة، فيمسكها الابن ويقصفها نصفين واكثر.. ووقفوا جميعا لا يقدر الواحد منهم على ان يكسر رزمة العصي المتجمعة. فكان درسه الوصية ليظلوا متحدين، والا يتفرقوا فتذهب ريحهم.

فقضية المطالبة بالحفاظ باستمرار على وحدة قوية بين كل الصفوف، تجد لها، مستندات تراثية وانسانية واسلامية وثورية، وجميعها تظهر مدى الشرور التي يمكن ان تصيبنا اذا أخللنا بوحدتنا، وتظهر بالمقابل مقدار ما سنتمتع به من قوة وصلابة اذا تمسكنا بوحدتنا، وعرفنا كيف نصونها مما يحدق بها من المخاطر.

اما المشروعية الراهنة لضرورات وحدة الصف والحفاظ عليها، فهي اكثر من ان تحصى، فالعدو لازال هو العدو، والاحتلال لازال هو الاحتلال، وكذلك القمع والغطرسة والبطش والمراوغات.

ولازلنا نحن (الشعب الفلسطيني) نسعى بالجهاد والكفاح للوصول الى هدفنا بالحرية وتحرير الارض. فالواقع الذي يتطلب الوحدة لازال هو الواقع. وان كان الجدير في هذا المجال، ان عبقرية شعبنا النضالية، ابتدعت الانتفاضة كشكل مركزي للنضال في هذه المرحلة، واستطاعت بهذا الشكل ان تثقل على العدو كثيرا، وان تستقطب موقعا متقدما لها في ذهن الرأي العام الدولي، وان تحرز مكاسب عديدة بالنقاط على جبهة الصراع الطويل مع العدو. وجعلت من المطالبة الواسعة بضرورة انصاف الشعب الفلسطيني مطلبا عادلا ومشروعا على ساحات العالم الدولية.. بدلا من قول غولدامئير رئيسة وزراء العدو الصهيوني السابقة.. أين الشعب الفلسطيني.. اني لا أراه فقد انتهى.. فها هو شعب فلسطين يعود وعبر الجدية بالنضال ليفرض نفسه واقعا لا يمكن لأي طرف أن يتجاوزه ويتخطاه.. فكيف بنا نخرق هذه الصورة، وهذا المعطى الكفاحي الساطع، بخلاف تافه مهما ارتقى بين فتح والجهاد الاسلامي أو بين الشعبية وحماس مثلا، ليتم التركيز عليه ونفخه، وليقدم من خلاله واقع شعبنا.. الا نكون بذلك نسرق حقا ليس لنا، ونعتدي على قيمة كبرى بأمر صغير وتافه!! أليس الامر كذلك، وبدون لف ودوران.

ان وحدة قوى الامة وقوى النضال في شعبنا أمانة في الاعناق، في أعناق القادة والكوادر وأفراد تنظيمها.. وقدر القيادات الفاعلة والكوادر النشيطة والمناضلين البواسل، ان يروا حقا فينصروه، وأن يروا الباطل باطلا فينبذوه، ويصبح هذا القول، قاعدة بعد لقاءات فتح وحماس، وبعد كثير من الاتفاقات بينهما، ان قوى التيارين (قادة وكوادر ومناضلين) مطالبون بأن ييسروا سبل اللقاء على ارض المعركة، وأن يندفعوا بكل قوة وفعل صحيح، لدحر كل خلاف ووضعه في اطاره الصحيح، وان يخاض الحوار من أجله، وأن يحل بالحوار، وان يجزموا بالعمل معا عما هو متفق عليه، وعلى ترك ماهو مختلف فيه للتجربة والحوار المتواصلين تاركين للجماهير الحكم على من هو صائب. ان الحق لا يخاف، والرأي الصحيح لا يخاف من المواجهة.. وبذلك على قواعد وقيادات الحركتين ان تعمل باستمرار.

ومشروعية الوحدة تستمد قوتها، من طبيعة العدو الصهيوني الذي نواجه، والذي يتسم بالكذب والمراوغة والخداع، ولا يقين عنده الا القوة "الامن" واحتلال ارضنا بالقوة المسلحة والبطش الشديد، فهو كما دلت تجربة اكثر من سنة من محادثات السلام، لا يؤمن بالسلام حقيقة، على الرغم من أن قاعدة السلام وضمانات الامريكيين، أقرب الى مجازاته على حسابنا، ولكنه طوال اكثر من سنة، لم يمارس سوى المراوغة ولم يقدم شيئا ملموسا على طاولة التفاوض، بل وجه لطمة شديدة لعملية السلام برمتها بابعادها لاكثر من أربعمائة مجاهد من شعبنا، وكأن بذلك يراهن على موت عملية السلام والتخلص منها، وفي نفس الوقت لازالت قواته تمارس أبشع عمليات القتل والمطاردة في الضفة والقطاع. ونحن جميعا رغم مواقفنا المسبقة من عملية السلام، لابد أن نرى الواقع، ونرى أننا لا نزال جميعا في موقع المضروب من قوى العدو المسلحة، وهو ما يؤكد أن أرضية الاتفاق على المواجهة فمن هذه الارضية أرضية مواجهة اجراءاته القمعية على ارض الواقع امكانية قائمة ومعقولة، يمكن الاتفاق عليها والبناء عليها في الحوار على ماهو مختلف

فيه. ولنترك للزمن لكشف من كان مخطئا ومن هو مصيب. والأهم أن الزمن سيكشف النوايا والمواقف الحقيقية للكيان الاسرائيلي!.

مثل هكذا ظروف، لابد ان تلهم مناصري وحدة الصف، على مزيد من العمل، ومزيد من العطاء في هذا المجال الوطني النبيل والمشرف، لمحاصرة الفتنة والاختلاف، ونقل الصراعات الى وسط جماهيري بدلا من نقله الى وسط العدو الصهيوني.

وفي مثل هكذا ظروف، يحق لنا أن نأمل برؤية عمل ميداني مشترك بين قوى التيارين والقوى الاخرى، لان العمل المشترك اقصر الطرق للوحدة الحقيقية، فمجالات العمل الجماهيري في الانتفاضة واسعة وكثيرة، فلتكن هي نموذج العمل المشترك، أو ليجعل كل منا في عمله نقاطا يكملها الآخر من التنظيم الاخر، بمعنى، لو قمنا بعمل مشترك لتنظيم وتنظيف مخيم ما.. فليكن شوارع محددة لابناء حماس وشوارع اخرى يقوم بها ابناء فتح، أو مخيم هنا ينظمه هؤلاء، ومخيم هنا ينظمه وينظفه هؤلاء.. الا نصل بذلك الى لغة ميدانية واحدة، تسقط كثيرا من التوجس غير المبرر، وتبعد شبح الاشتباك الداخلي هنا أو هناك.

ويظل في نهاية هذا الموضوع اشارة لابد منها، وهي موجهة الى القادة المتعاملين مع اجهزة الاعلام هنا أو هناك، لملاحظة أمرين مهمين، الأول أن بعض اجهزة الاعلام وخصوصا الغربية غير محايدة بالضرورة، وقد تنقل خطأ أو تضيف كلمة أو حرفا يقلب المعنى.. مما يتطلب التنبه في هذا المجال وليكون التصريح مكتوبا ومقروءا ليكون أكثر دقة وتعبيرا.. والدلالة الثانية.. أن لا ننفعل بمجرد قراءتنا لخبر ما في هذه الاجهزة الاعلامية، ولنستفسر من المعنى عن تصريحه وكلامه، قبل أن نرد أو نتخذ أي موقف، والا يكون حالنا كالهارب من الدلف الى تحت المزراب!!. وبالطبع ان هذا الأمر يتطلب كثيرا من التبصر وحسن النية وملكة القيادة المؤمنة بالوحدة والعاملة من أجلها، والى مزيد من خطى الوحدة..

والى مزيد من خطى العمل المشترك، في تيار الانتفاضة اولا، وفي كل مجالات العمل النضالي.. فلا زال الطريق طويلا.. ولا زال الوطن يحتاج لجهودنا جميعا.. حتى النصر النهائي ■

كفاح مسلح

(فتح)

عملية بطولية رائعة

*الشهيد البطل الملازم (فخري عطية الدحدوح) من حي الزيتون في مدينة غزة الباسلة، ومن مناضلي حركة التحرير الوطني الفلسطيني ـ فتح منذ عام ١٩٦٨.

* الأخ البطل متزوج وله أربعة أطفال وعمره ٢٥ عاما.. معروف في مسقط رأسه وبين أهله وعشيرته انه مناضل مؤمن ومن ذوي الأخلاق الحميدة والسيرة الحسنة.

* عين لنفسه يوم الجمعة ١٥-١-١٩٩٣ ليقوم بعملية بطولية جريئة رغم تحذيره أن لا يقوم بها لوحده، الا أنه قرر أن يلاقي ربه على تراب الوطن في يوم مشهود.

* وفي يوم الجمعة، ذهب الى المحطة المركزية في وسط تل أبيب في قلب معقل العدو يحمل (سكينته) البيضاء، حيث قام بكل شجاعة واقدام بالهجوم على عدد من أفراد العدو بالطعن بسكينته يمينا وشمالا هادرا (الله أكبر.. الله أكبر).

* دب الهلع بصفوف أفراد العدو وتناثروا هنا وهناك بقلوب واجفة ترتجف خوفا من المارد الفلسطيني الجبار، وارتمى تحت قدميه عدد من جرحى العدو.

* تألبت عليه قوى الشر وقام أحدهم باطلاق النار على البطل، فخر على أرض الوطن شهيدا يخضب بدمائه الزكية الأرض الطهور.

* فالى جنان الخلد أيها الأخ فخري.. والى مواكب الشهداء الأبرار.. والعهد هو العهد.. والقسم هو القسم.. أن نبقى على درب التحرير حتى النصر...

** وانها لثورة حتى النصر**

قضايا دولية

حلف شمال الاطلسي.. الى أين؟

■ يبدو أن الحلف الاطلسي، مثله مثل كل المؤسسات التي تشكلت خلال سنوات الحرب الباردة، يواجه أزمة بحث عن هوية جديدة لانقاذ نفسه من الانهيار والسقوط، اذ ثمة اتجاه لاجراء تعديل واسع على مفهوم ودور الحلف، وخصوصا في الجانب المتعلق بـ "عالمية مهامه".

فقد استخلص القائد الأعلى لقوات الحلف من أزمة وحرب الخليج الثانية ضرورة اعادة النظر في دور وهيكلة قوات الحلف الاطلسي، ليصبح مهيئا لمواجهة الأزمات الطارئة، وحث الدول الاعضاء لاعادة النظر في معاهدة الحلف، بحيث تجعل تحرك القوات أكثر مرونة. ومما يعزز مثل هذا التوجه أن الأزمة الدامية في يوغسلافيا تزداد حدة وتهدد بنقل العدوان الهمجي الصربي على البوسنة والهرسك الى مناطق أخرى في البلقان. ومما يجدر ذكره، أن وزير الخارجية الأمريكي كريستوفر كان قد أعلن، في شهادته أمام لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ الأمريكي، تأييده لـ (تنفيذ خطة بقيادة حلف الناتو لنشر قوات برية خاصة في البوسنة، بهدف فرض القانون والنظام وضمان عودة اللاجئين بسلام).

ولربما يحمل كريستوفر هذا الاقتراح الى اجتماع وزراء خارجية الحلف، الذي سيعقد يوم ٢٦ في الشهر الجاري، خاصة وأن الخطة التي أعلنها كريستوفر ـ قبل ايام ـ لاعادة السلام الى البوسنة والهرسك تتضمن استعداد الولايات المتحدة لـ (تحمل حصتها من المسؤولية) بالمشاركة في قوة لحفظ السلام هناك، ولفت نظر المراقبين تعيين مندوب الولايات المتحدة لدى حلف شمال الاطلسي موفدا أمريكيا الى مباحثات السلام حول البوسنة. وكان الأمين العام للحلف قد سلم في الشهر الماضي الامم المتحدة موافقته على أن يتولى ترتيبات فرض حظر الطيران فوق البوسنة اذا قررت الامم المتحدة استخدام طائرات حربية. وقد كان هذا التوجه واضحا منذ صيف العام الماضي عندما قرر وزراء خارجية الدول الأعضاء في الحلف السماح باستخدام الطاقات البشرية والعسكرية للحلف في مهمات حفظ السلام خارج اطار دوله. ومما جاء في بيان وزراء الخارجية انه (في ضوء تزايد مسؤوليات الحلف في ادارة الأزمات ورغبته في التوصل الى حلول سلمية للنزاعات القائمة على حدوده) اتخذ وزراء الخارجية قرارا يسمح بنشر قوات الحلف خارج حدود الدول الأعضاء في الأراضي الأوروبية، على أن (يتم النظر في ذلك تبعا لكل أزمة على حدة).

ان اعادة صياغة هوية ومهام الحلف الأطلسي آخذة في التبلور منذ أواسط سنة ١٩٩٠، حيث تم الاتفاق

على القضايا التالية:

١ـ في قمتهم السادسة عشرة، التي انعقدت في لندن في شهر تموز/ يوليو ١٩٩٠، اتفق قادة دول الحلف على استراتيجية جديدة تستجيب للتحولات السياسية في اوروبا الشرقية، وقد تمحور الاتفاق على نقطة جوهرية تتمثل في أن الحلف لن يكون البادىء باستعمال القوة في أي نزاع قد ينشب بين الشرق والغرب. واعتبرت الاوساط المراقبة آنذاك تلك الاستراتيجية بمثابة نقطة تحول هامة وتاريخية ومقدمة لتحولات أكبر في العقيدة العسكرية للحلف.

٢ـ جاء أكبر تغيير في العقيدة العسكرية لحلف (الناتو(عندما اتفق وزراء دفاع الدول الاعضاء خلال اجتماعهم في شهر آيار/ مايو بـ (بروكسل) على تشكيل قوة برية للتدخل السريع كما تم الاتفاق ايضا على تقليص عدد قوات دول الحلف بمعدل النصف وخاصة تلك المتمركزة بصورة دائمة في وسط اوروبا وبالتحديد في المانيا بسبب زوال خطر الاتحاد السوفياتي على اوروبا.

٣ـ اتفقت دول الحلف في الاجتماع، الذي عقد بصقلية في شهر تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٩١، على اجراء تخفيض بنسبة ٨٠٪ للترسانة النووية للحلف واتلاف ٥٠٪ من مخزون الحلف من القنابل النووية في أوروبا التي يبلغ عددها ١٤٠٠ قنبلة. الا أن وثيقة سرية لحلف شمال الاطلسي اشارت اليها وكالة (رويتر)، يوم ٢٦ آيار/ مايو ١٩٩٢، تؤكد أن الحلف وضع استراتيجة جديدة تسمح له بأن يكون البادىء باستخدام الأسلحة النووية بهدف انهاء الحرب. ومما جاء في الوثيقة، التي وافق عليها وزراء دفاع دول الحلف في شهر كانون الاول/ ديسمبر ١٩٩١، أن الحلف يواجه مخاطر عدم استقرار يسود مناطق عديدة من بينها الاتحاد السوفياتي السابق والشرق الأوسط. وحدد ملحق للوثيقة المناطق الجغرافية التي لا تزال على درجة كبيرة من الأهمية، ومنها (ان منطقة جنوب أوروبا كلها والبحر المتوسط لا تزال من المناطق الحيوية نظرا لعمليات نقل النفط من الشرق الأوسط).

٤ـ في قمة حلف شمال الاطلسي، التي جرت في روما في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩١، توصل الامريكيون والاوروبيون الى تسوية. فقد وافق الامريكيون على ان يدعموا المشروع الامني الاوروبي الذي سيتحقق انطلاقا من بنية اتحاد اوروبا الغربية. في المقابل تعهد الاوروبيون ان يكون الجيش الاوروبي المقبل منسجما مع حلف شمال الاطلسي. وقد تحدث الرئيس الامريكي السابق جورج بوش، في بداية جلسة القمة، عن الحاجة الماسة لاستمرار الولايات المتحدة في الاحتفاظ بدور أمني رئيسي في أوروبا.. وقال (ان وجودا امريكيا قويا لن يعرقل طموحات التكامل الاوروبي.. وان الولايات المتحدة تؤيد وصول هذه العملية الى حد اقامة اتحاد سياسي وبلوغ هدف هوية دفاعية اوروبية).

وفي اطار التحولات الكبرى في استراتيجية (الناتو) عقب حل حلف وارسو وما نتج عن ذلك من فراغ استراتيجي كبير في منطقة شرق اوروبا ولتجنب المطالبة بالانضمام اليه شكل حلف الاطلسي أثناء القمة (مجلس تعاون شمال الاطلسي) لاجراء مشاورات منتظمة مع دول اوروبا الشرقية ودول الرابطة المستقلة حول القضايا السياسية والامنية ذات الاهتمام المشترك، وخصوصا مصير معاهدة الحد من الاسلحة التقليدية في اوروبا التي وقعت في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٠ ووضع خطط جديدة خاصة بالحد من التسلح. وتعتقد الأوساط المراقبة ان جزءا من عمل المجلس يتمثل بوضع خطط تتعلق بتحويل الصناعات العسكرية للانتاج المدني.

٥ـ وقعت الدول الأعضاء في (مجلس تعاون شمال الأطسي) اتفاقا، يوم ٥ حزيران/ يونيو ١٩٩٢، لتنفيذ معاهدة خفض الأسلحة التقليدية في أوروبا.

وقال مانفريد فيرنر الامين العام لحلف الاطلسي قبل مراسم التوقيع: (هذه خطوة مهمة لامننا المشترك ومستقبل الحد من الاسلحة ونزع السلاح واجراء بناء الثقة).

وبالرغم من كل الاتفاقات، الموصوفة أعلاه، يشير المراقبون الى أن دول الحلف لم تتمكن من وضع اطارات فعالة تضمن الامن والاستقرار في القارة الاوروبية وتحاشي اندلاع الأزمات الدامية. فالاجراء الوحيد الذي

اتخذه وزراء خارجيته (مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا)، خلال اجتماعهم الأخير يوم ١٢ كانون الاول/ ديسمبر الماضي، هو اقرارهم لمشروع يدعو لتشكيل محكمة للمصالحة والتحكيم بين الدول الأوروبية. الا أن هذا الاقتراح، الذي طرحته فرنسا، لم يلق رضى الولايات المتحدة وبريطانيا، ذلك لأن الدولتين تريان فيه بديلا عن حلف شمال الأطلسي ومؤسساته المختلفة المعنية بالحفاظ على الأمن والاستقرار في أوروبا. وقد كان واضحا منذ بداية السنة الماضية أن ثمة عوامل عديدة تساعد على تصدع الحلف: الركود الاقتصادي، والتغييرات الجيوبولتيكية، والخلاف التجاري الأمريكي ـ الاوروبي.

ولأن ما يميز مرحلة ما بعد الحرب الباردة هو كون مصالح الدول لم تعد تشكلها المؤثرات الخارجية وانما أضحت للاعتبارات الداخلية، من سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، اليد الطولى في ترسيم تلك المصالح، فقد أدرك أقطاب البيت الأبيض الامريكي بان أوروبا التسعينات ليست هي أوروبا منتصف الاربعينات، وبالتالي فان من المرجح أن تنسحب الولايات المتحدة بالتدريج وتنكفىء على ذاتها. فهي تنوي تخفيض قواتها في أوروبا، وتريد أن يقوم حلفاؤها الاوروبيون بزيادة انفاقهم على دفاعهم، كما شرعت بالغاء البرامج التسليحية المتطورة، وتقليص البرامج التدريبية والمناورات العسكرية المشتركة والتي تضيف أعباء ضخمة على موازنة الدفاع. وقد أعلن مؤخرا ان الرئيس كلينتون يعتزم خفضا جديدا لميزانية الدفاع بمقدار ٥،٨ مليار دولار عن مشروع الميزانية الذي قدمته الادارة السابقة، كما ذكر أن وزير الدفاع ليس اسبين قد اصدر توجيهات الى الجيش الامريكي لوضع خطة لخفض حجم القوات الامريكية بواقع ٣٧٥ الف شخص وسحب نصف القوات الامريكية الموجودة في اوروبا، بحيث يبقى ١٠٠ الف جندي بحلول عام ١٩٩٦. كما أن ألمانيا اعلنت، في المؤتمر السنوي حول السياسة الامنية في اوروبا الذي عقد في ميونيخ يوم ٧ شباط/ فبراير الحالي، أنها تعتزم خفض قواتها المسلحة الى ٣٧٠ الف جندي، وأكد المستشار الألماني كول (أن هيكل القوات المسلحة الجديدة سيتضمن قوات متحركة ومرنة مستعدة للانتشار كوسائل لادارة الأزمة السياسية).

ويشير بعض الاستراتيجيين الفرنسيين الى ان حلف شمال الاطلسي باطاراته السابقة لا يمكن ان يكون الضمان للامن والاستقرار في اوروبا، ذلك لان هذا الحلف انشىء منذ نهاية الحرب العالمية الثانية مع استراتيجية واحدة فقط هي مجابهة حلف وارسو وتهديدات الاتحاد السوفيتي السابق واليوم وقد زالت تهديدات الاتحاد السوفيتي وزال حلف وارسو فانه لابد من اعادة النظر في تركيبة حلف شمال الاطلسي وادخال مهامه في اطار العمل الدبلوماسي الدولي الراهن. وقد ذكر أن باريس تريد وضع مهمة الامن والاستقرار في اوروبا في اطار استراتيجية العمل الدبلوماسي الوقائي الذي تسير عليه الامم المتحدة حاليا ووضع حلف شمال الاطلسي تحت تصرف الامم المتحدة للقيام بمهام عسكرية محددة تنفيذا لقرارات مجلس الامن الدولي.

ويعتقد بعض المحللين أن فرنسا وألمانيا تتزعمان حملة جدية لتفكيك الحلف الاطلسي، خاصة بعد أن نشر البنتاغون الأمريكي، في أوائل السنة الماضية، وثيقة تتضمن رؤيته لمنع قيام بنية أمنية اوروبية مستقلة عن الحلف الاطلسي، ومنذ ذلك الحين قررت ألمانيا وفرنسا تشكيل الفيلق المشترك كنواة لجيش اوروبي مشترك في المستقبل. وقد لاحظ المراقبون أن المستشار الألماني دعا، أثناء الاحتفال الفرنسي ـ الألماني المشترك بالذكرى الثلاثين لمعاهدة التعاون بينهما، لتشجيع التطوع في الفيلق المشترك. وفي المقابل، فان دول اوروبا الوسطى مازالت تعيش في ظل هاجس عودة الروح العسكرية الألمانية والروسية، لذا ترى بأن العامل الوحيد لكبح جماح الطموحات الألمانية والروسية هو أن يكون لها دور فعال في مجلس التعاون لشمال الأطلسي. الا أن ثمة مشكلة الاعتمادات المالية لاستمرار الحلف، لذا فان اتجاهات تسود لاعادة هيكلة الحلف عن طريق تقسيم قواته الى مجموعات صغيرة، أكثر قدرة على الحركة، مؤهلة لمعالجة (أية اضطرابات أمنية قد تحدث في المستقبل). وضمن هذا السياق، يفكر قادة الحلف بعرض منشآته للبيع أو الاستئجار، وخاصة تحويل بعض مطاراته الى مطارات للطيران المدني■

الحرية للفلسطينيين على ارض فلسطين
والحرية للبوسنيين على ارض البوسنة

■ لسنا بحاجة الى التأكيد أو التذكير بطبيعة السياسة المراوغة المخادعة التي تنتهجها سلطات الاحتلال الصهيوني الاسرائيلي سواء على الصعيد الداخلي والاقليمي أم على الصعيد العالمي.

فنحن لم نكن لنخدع بتغيير الوجوه الحاكمة التي تتسلم السلطة في "اسرائيل" في مهرجانات انتخابية تدعي ممارسة الديمقراطية، وفي حقيقتها ديمقراطية توزيع الغنائم بين لصوص العصابة الواحدة. فمنذ أن أصبح "رابين" رئيسا لوزراء الكيان الصهيوني، ونحن نترقب التصعيد في ممارساته الاجرامية ضد شعبنا في فلسطين المحتلة وهو صاحب نظريات (تحطيم العظام) وانهاء الانتفاضة.

لقد اعترف الجيش الاسرائيلي مؤخرا بان عدد الفلسطينيين الذين قتلوا عام ١٩٩٢ برصاص قوات الامن تزايد بنسبة خمسين في المائة عن العام السابق وذلك بخلاف المعلومات التي أعلنها رئيس أركانه، الذي حاول الناطق تبرئته من التلاعب بالمعلومات واعتبر ذلك خطأ فني في التقرير.

وتقوم قوات الجيش الاسرائيلي المسلحة منذ أسبوع باعادة احتلال قطاع غزة وتشن حرب ابادة مستخدمة الآليات الثقيلة والهيليوكبتر لقذف منازل المخيمات والمدن الفلسطينية بالصواريخ مما أدى الى تدمير العديد من البيوت واصابة حوالي ٩٠٠ شخص منهم ٣٨ شهيدا.. ويأتي هذا التصعيد في الوقت الذي مازال الاربعمائة مناضل فلسطيني المبعدين من فلسطين يعيشون في مخيم مرج الزهور منتظرين تطبيق قرار مجلس الامن رقم ٧٩٩ الذي ينص على عودتهم الفورية لوطنهم ومساكنهم..

ان التحرك الفلسطيني الذي قادته القيادة الفلسطينية من أجل الغاء قرار الابعاد وتطبيق قرار مجلس الامن كان له الاستجابة من الكثير من الدول التي أدانت الابعاد وطالبت بتطبيق قرار مجلس الامن رقم ٧٩٩، تماما وبنفس القوة التي تطالب بها بتطبيق قرارات مجلس الامن المطبقة على العراق.

ان المخادع الصهيوني والمخادع الأكبر الامريكي، استطاعا تلقف الاشارات الصادرة من انحاء مختلفة من العالم، وأيقنا بان عرض موضوع المبعدين على مجلس الامن من جديد، قد يؤدي الى كشف الستار عن حقيقة سياسة المكيالين التي تتبعها الولايات المتحدة في تعاملها مع قضايا منطقة الشرق الاوسط فكانت الصفقة الامريكية - الاسرائيلية باعادة مائة مبعد والباقي على مدى سنة.

ان الرفض الفلسطيني لهذه الصفقة، كان واضحا، وسانده موقف عربي وموقف صديق، أوضح ضرورة تطبيق القرار كما جاء، وليس كما تريد تفسيره "اسرائيل" والا فان جميع قرارات الامم المتحدة ومجلس الامن المتعلقة بالقضية الفلسطينية ستكون خاضعة لنفس المسلك الاسرائيلي الامريكي..

الا ان صدور تصريح من رئيس مجلس الامن، وبعد ضغوط امريكية واضحة، بالموافقة على الصفقة الامريكية - الاسرائيلية واعتبارها خطوة في الطريق الصحيح لتطبيق قرار مجلس الامن ٧٩٩، قد قلب قواعد اللعبة السياسية في الشرق الاوسط - على الاقل امام المتابعين لها وليس للفلسطينيين الممارسين لها.

لقد أظهرت السياسة الامريكية المستور منها، وكشفت عن كونها منحازة وليست وسيطة في مجريات عملية السلام الدائرة في واشنطن، وهذا ما صرحت به

السيدة حنان عشراوي الناطقة الرسمية باسم الفريق الفلسطيني في مباحثات السلام وأضافت ان مواطن الخلل الرئيسية في عملية السلام سمحت "لاسرائيل" بالمماطلة والتهرب من المرجعية والاطار الزمني وعدم وجود آلية لمحاسبة "اسرائيل" على انتهاكاتها لحقوق الانسان. واعتبرت أن اعلان مجلس الامن، انما هو محاولة جديدة في انقاذ "اسرائيل"، وان موقفنا الفلسطيني لم يتغير.

انه وبعد الاعلان الذي اذاعه رئيس مجلس الامن لهذا الشهر، والذي دعا فيه كذلك الاطراف المعنيين الى مضاعفة الجهود من اجل اعطاء زخم لعملية السلام قال ممثل منظمة التحرير الفلسطينية: ان الفلسطينيين ليسوا طرفا في هذا الترتيب - التسوية - التي تم التوصل اليه بين "اسرائيل" ومجلس الامن وأضاف لا يمكننا استئناف المفاوضات طالما لم يتم التوصل الى حل لمشكلة المبعدين كما نص القرار ٧٩٩.

وكان الاخ فيصل الحسيني، أشد وضوحا عندما قال، بانه اذا كان خيار رابين التصرف كجنرال حرب، فنحن كذلك لنا خياراتنا، ولن يكون هناك بديل عن تصعيد المقاومة الفلسطينية للقمع الاسرائيلي. وعندما تتغير قواعد اللعبة ونستبدل نحن التابعين تحت السلطة الاسرائيلية بمنظمة التحرير الفلسطينية في الخارج التي تملك السلطة والمقدرة والحرية، لتصبح منظمة التحرير الفلسطينية هي التي تقوم بعملية التفاوض مباشرة الى جانب قيادتها للمعركة النضالية على الارض كما كان يحدث في المفاوضات في فيتنام والجزائر..

ان هذا الوضوح المعلن من قبل الاخوة المشاركين في عملية التفاوض يتوافق تماما مع النظرة الفلسطينية العامة لهذه العملية والتي تحاول بكل السبل، تحقيق السلام لشعبنا وفق شروط السلام الفلسطيني رغم صعوبة المرحلة.

ان الابعاد عن الوطن، وفكرة الترانسفير، المستقرة في أعماق العقل اليهودي الصهيوني، تحاول السياسة الصهيونية اسدال الستار عليها بمحاولة الاعلان عن قبول "اسرائيل" مجموعة من اللاجئين "البوسنيين" لاستيعابهم في فلسطين المحتلة.

ولقد حاولت السلطات الاسرائيلية، اشعار الرأي العام العالمي بأنها تقوم بذلك استجابة لطلب رؤساء السلطات المحلية العربية، وقد تم اشعار كل من بلدية أم الفحم والطيرة كي يتخذوا القرار بصدد الاماكن التي سيتم وضع المنازل المتنقلة فيها.

كيف يمكن التوفيق بين رفض السلطات الاسرائيلية للمساعدات العينية التي حاولت السلطات المحلية العربية ايصالها للمبعدين الفلسطينيين في مرج الزهور ووضعها الحواجز في طريقهم وهم أهل البلاد وأصحاب الحقوق فيها، والسماح - بقدوم البوسنيين الى فلسطين اننا ننادي بالحرية والاستقلال للبوسنيين على ارضهم. تماما كما نناضل من اجل حرية واستقلال الفلسطينيين على ارض فلسطين.

ان المتابع للسياسة الصهيونية المراوغة - كما قدمنا - لا تفقده هذه الخطوة سلامة طريقه وصحة رؤيته للحدث، فهي في سياقها العام تقع في خدمة (تلميع صورة العدو) واعادته الى مسرح الحدث العالمي، ومن المتوقع - وكما يقول زئيف شيف - ان يقوم الامريكيون اضافة لما قاموا به، من هز عربة مسيرة السلام بقوة لرفعها من الوحل الغارقة فيه ولا سيما وان اطاراتها ستنغرس أكثر وأكثر..

ترى ماهي الهزة المطلوبة؟ هل هي تفسير لما أعلنه رابين برسالته الموجهة لكلينتون وانه سيقدم على مجازفات على طريق السلام؟! وهل ما يقوم به اليوم من تدمير وابادة في قطاع غزة، هو اجابة عملية على تصريحاته بان غزة قنبلة موقوتة، ويتمنى ذهابها الى قاع البحر.. وتساؤل أكبر، هل ارتفاع حدة المواجهة، هو صورة لارتفاع القناعة بضرورة اخلاء غزة دون شروط، في وضع عالمي محاصر من قبل امريكا و"اسرائيل"، ووضع عربي عاجز عن استيعاب تحولات المرحلة..؟!

ان الوضع الفلسطيني بحاجة الى اليقظة تجاه المناورات الصهيونية والتي اتخذت ساحات عملها على امتداد مساحة الارض من مجلس الامن الى البوسنة والهرسك الى الجمهوريات الاسلامية الجديدة الى ساحة الصراع في فلسطين.. الى ساحة المواجهة على مائدة المفاوضات.

ولسنا من الذين يخدعون بقوة القرارات الدولية مادام النظام العالمي مرهون بالقوة الامريكية الوحيدة..

ولكننا من الذين يتطلعون الى تحقيق النصر على الارض بقوة الذات والسواعد الثورية المقاتلة■

التقرير السنوي

عن حقوق الانسان في الاراضي العربية المحتلة

الصادر عن وزارة الخارجية الامريكية

١٩٩٣/١/٢٥

مقدمة :- هذا التقرير الذي يعد سنويا لوزارة الخارجية الامريكية، عن انتهاكات حقوق الانسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وان كان لا يأتي بجديد، يتعدى ما ينشر عن طريق وكالات الاعلام والصحف. الا انه يمكن النظر اليه كوثيقة رسمية، وعلى الرغم من اعتراف التقرير بحقائق تتصل بعدم شرعية الاحتلال الاسرائيلي للأراضي الفلسطينية المحتلة، وبتلك الممارسات اللاانسانية، التي تمارسها السلطات الاسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني.. فان التساؤل الهام، الذي يفرض نفسه، امام متخذي القرارات في وزارة الخارجية الامريكية، هو، كيف لا يعلنون القرار الذي يجب أن يتخذ بادانة الاعمال الاسرائيلية الانتهاكية لحقوق الانسان في المحافل الدولية بشكل عام، وفي مجلس الامن بشكل خاص؟ ويكتفون بالحديث عن تلك الانتهاكات اللاانسانية.. بحق الشعب الفلسطيني.. ويقفون ضد ادانتها، حفاظا على حلفيتهم "اسرائيل"؟! ليس ذلك غريبا.. على السياسة الامريكية، التي تنظر الى الأمور بمقاييسها التي تخدم مصالحها ومصالح اصدقائها!!!

■ يعرف التقرير في مقدمته الأراضي المحتلة، بانها الضفة الغربية وقطاع غزة، ومرتفعات الجولان. ويعترف في ما ورد فيه بالحقائق التالية:

* لا يوجد اعتراف دولي بسيادة "اسرائيل" على تلك الأراضي المحتلة.

* تعتبر الولايات المتحدة الاحتلال الاسرائيلي،

*** تحرم القوانين العسكرية الصهيونية على النقابات العمالية الفلسطينية عقد اجتماعاتها بدون اذن مسبق**

..

*** عذب الفلسطينيون تعذيبا جسديا ونفسيا**

..

*** استشهد خلال عمليات التحقيق خمسة فلسطينيين**

لتلك الأراضي، خاضعا لنظم لاهاي عام ١٩٠٧، ولاتفاقية جنيف الرابعة عام ١٩٤٩، المتعلقة بحماية المدنيين في زمن الحرب.

* تحكم "اسرائيل" الضفة الغربية وغزة، بادارة مدنية، بخلفية عسكرية، وتتبع مباشرة لسلطات وزير الدفاع الاسرائيلي.

* تمارس السلطات الاسرائيلية، سياسات اقتصادية تمييزية، تخدم المصالح الاسرائيلية بشكل عام، ومصالح المستوطنين بشكل خاص.

* تهدف الحكومة الاسرائيلية، من المفاوضات الجارية بين الاسرائيليين والفلسطينيين، بما فيها مسالة الانتخابات، الى اقامة سلطة حكم ذاتي مؤقتة، من شانها اعطاء الفلسطينيين، رقابة أكبر على القرارات الاقتصادية والسياسية والمتعلقة بحياتهم.

* وعلى الرغم من تراجع العنف في الانتفاضة خلال عام ١٩٩٢، فان عدد الفلسطينيين الذين قتلوا على أيدي القوات الاسرائيلية، قد زاد بنسبة ٦٢ بالمائة.

* يعبر التقرير عن موقف الولايات المتحدة الدائم، بان الممارسات الاسرائيلية القائمة على ترحيل الأشخاص خارج الأراضي المحتلة، وتدمير المنازل أو اغلاقها، هي عقوبات جماعية، تتعارض مع اتفاقية جنيف الرابعة. ومع ذلك فانه يتحدث عن عملية الابعاد الجماعية الأخيرة، والتي شملت حوالي اربعمائة شخص فلسطيني، بشكل وصفي.

* * *

ويتحدث التقرير عن حقوق انتهاكات "اسرائيل" لحقوق الانسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة من خلال الجوانب التالية:

أولا: احترام حقوق الانسان، وتكامل شخصيته وحريت، حيث لا يجوز القتل السياسي بدون محاكمة. وبالرغم من ذلك فان القوات الاسرائيلية، قد قتلت ١٥٨ فلسطينيا، خلال عام ١٩٩٢، وقد قتل من بين هؤلاء ما لا يقل عن ٤٥ شخصا، على أيدي وحدات اسرائيلية (مستعربة) خاصة، وكان قتل ثلثي هؤلاء، دون انذار مسبق. وتخضع عمليات التقل التي تقوم بها هذه الوحدات المستعربة، لرقابة الحكومة الاسرائيلية، تماما كتلك العمليات التي تقوم بها وحدات الجيش الاسرائيلي الأخرى. وبالمقابل، فان عدد الاسرائيليين الذين قتلوا من جراء هجمات الفلسطينيين، قد بلغ ٢٣ اسرائيليا خلال نفس الفترة. وقد تم ابعاد ما بين ٣٢٢ و٧٠٠ فلسطيني خارج الأرض المحتلة.

يتمتع المنتجون الاسرائيليون بالحماية من المنافسة التجارية الفلسطينية

وفيما لم ترد تقارير عن اختفاء أشخاص خلال عام ١٩٩٢، فان الحكومة الاسرائيلية، تعاملت مع الفلسطينيين معاملة لا انسانية ومهينة. فقد وقع تعذيب أثناء التحقيق والاعتقال، بالضرب، وحسب تقارير الصليب الأحمر الدولي، فقد عذب المعتقلون الفلسطينيون تعذيبا جسديا ونفسيا. وقد رفعت ضد (الشين بيت) ٥٩ قضية تعذيب، تم بحث ٤٧ حالة منها، وظلت ١٢ حالة قيد البحث. وفي كل تلك الحالات، لم تعلن أية نتائج من قبل الحكومة الاسرائيلية حول هذا الموضوع. وفي حين ينفي التقرير حدوث تعذيب بالكهرباء، خلال العام الماضي، يذكر أنه ولغاية ١٩٩٢/١٢/١٥، مات خمسة فلسطينيين، خلال عمليات التحقيق معهم، وأثبتت عمليات التشريح تعرضهم للتعذيب، الذي سبب لهم الوفاة.

ويتم الاعتقال بطريقة كيفية. ويستطيع أي جندي اسرائيلي، اعتقال أي شخص فلسطيني يشتبه به. ويمكن اعتقال أي شخص لمدة ٩٦ ساعة بدون مذكرة اعتقال. ويحق للضابط الاسرائيلي، اصدار مذكرة اعتقال لمدة ١٤ يوما. وتتم محاكمة المعتقلين الفلسطينيين في محكمة عسكرية. يمكن أن تستغرق ٩٠ يوما، قابلة للتجديد. وخلال شهر أكتوبر الماضي، تم اعتقال حوالي ١٠١٥٠ فلسطيني، تمت محاكمة ٦٠ بالمائة منهم، ولا يزال ٢٨ بالمائة منهم، ينتظرون الحكم، بينما ٢ بالمائة منهم معتقلون اداريا.

ونظرا لعدم وجود محاكم فلسطينية مدنية، وخاصة بعد استقالة رجال الشرطة الفلسطينيين أثناء الانتفاضة، فان القوانين الاسرائيلية، تسمح بعزل الانسان عن عائلته، أو عن المعتقلين الآخرين. ويستطيع قادة بعض المناطق أو الاحياء، اصدار أوامر بالاعتقال الاداري بدون تهمة رسمية. ويقول مراقبو لجان حقوق الانسان، أن عمليات الاعتقال الاداري، تمارس حتى عندما لا تتوفر ادلة ضد المعتقلين. ومع نهاية العام المنصرم، قالت المصادر الاسرائيلية، أنها وضعت ٩٢٠ فلسطينيا، قيد الاعتقال الاداري، وهذا يزيد كثيرا عن ٣٥٠ فلسطينيا، تم اعتقالهم عام ١٩٩١. وأشار التقرير الى أن المستوطنين الاسرائيليين، الذين يقترفون جرما ضد الفلسطينيين يعاقبون عقابا مخففا.

وبدون اذن من المحكمة، يحق للقوات الاسرائيلية، اقتحام المنازل الخاصة، والمؤسسات، بما فيها المستشفيات. وخلال عمليات الاقتحام هذه، تقوم القوات الاسرائيلية بالحاق الضرر في تلك الاماكن المقتحمة. وتقوم بضرب الافراد فيها، وتسيء معاملتهم. ويشمل ذلك افراد العائلات، كما أن هذه القوات تعتقل الجرحى من المستشفيات. وقد جرحت القوات الاسرائيلية، خلال عام ١٩٩٢ عدة آلاف من المواطنين الفلسطينيين.

ثانيا: احترام الحقوق المدنية للانسان الفلسطيني، فيما يتعلق بحرية التعبير والصحافة، فان السلطات

تمارس السلطات الاسرائيلية قيودا على حرية العبادة، وخاصة الصلوات في الحرم المقدسي

الاسرائيلية، تفرض قيودا على حرية التعبير والصحافة الفلسطينية، وتمنع مظاهر التعبير السياسية، ومظاهر التماثل والتأييد لمنظمة التحرير الفلسطينية. وتمارس السلطات الاسرائيلية رقابة على الصحف الفلسطينية، وتشوش على بعض المحطات الاذاعية والتلفزيونية العربية. وفي مجال الحركة والتحرك داخل الارض المحتلة وخارجها، فان السلطات الاسرائيلية، تقيد حرية حركة الفلسطينيين داخل الاراضي المحتلة، ولا تسمح للفلسطينيين بزيارة القدس، الا بعد حصولهم على اذن مسبق، وتعتمد البطاقات الخضر، وتمارس تعقيدات واضحة عند منح تصاريح سفر الفلسطينيين للخارج، وعند عبور الجسور الى الاردن. وهي تمنع الفلسطينيين، الذين يحملون جنسيات أخرى، من حقهم في الاقامة داخل الأراضي المحتلة، ويفقد الفلسطيني الذي يقيم خارج الاراضي المحتلة ثلاث سنوات حقه في العودة الى فلسطين. بالرغم من أن أكثر من ربع السكان

الفلسطينيين، كانوا عشية حرب حزيران عام ١٩٦٧، خارج أراضيهم سعيا وراء الرزق والعلم، ومع ذلك فان اسرائيل ترفض عودتهم للالتحاق بعائلاتهم. كما تمنع لم شمل العائلات الفلسطينية لاسباب سياسية واقتصادية وامنية وسكانية. وفي مجال حرية التجمع السلمي والاجتماعات العامة، تمنع السلطات الاسرائيلية تجمع ما يزيد عن عشرة أشخاص فلسطينيين دون اذن مسبق، وتمارس قيودا على حرية العبادة، وخاصة الصلوات في الحرم المقدسي.

ثالثا: احترام الحقوق السياسية، وحق المواطنين في تغيير حكومتهم، فان الفلسطينيين في الاراضي المحتلة، لا يتمتعون بهذا الحق، ولا تسمح لهم "اسرائيل" بالمشاركة في اتخاذ أي قرار سياسي، أو أي قرار يتعلق بالاراضي والتخطيط والضرائب والتجارة والصناعة، ولا فرق في الحرمان من الحقوق بين الرجل والمرأة الفلسطينية،

يستطيع قادة المناطق او الاحياء من الضباط الصهاينة اصدار اوامر بالاعتقال الاداري بدون تهمة رسمية

التي تعاني من نفس الانتهاكات. وقد تعرضت حوالي ٧٠ امرأة للسجن خلال عام ١٩٩٢.

رابعا: أما موقف الحكومة الاسرائيلية، حيال التحقيقات الدولية، من جانب المنظمات غير الحكومية، حول انتهاكات حقوق الانسان، فانها تسمح للجان حقوق الانسان بنشر تقاريرها وعقد مؤتمرات صحفية لها. الا أنها تعطي بعض الفلسطينيين العاملين في تلك اللجان بطاقات خضراء. وتمارس السلطات الاسرائيلية، تمييزا عنصريا، منطلقة من الدين والجنس واللغة والوضع الاجتماعي ضد الفلسطينيين، فبينما يخضع المستوطنون الاسرائيليون للقانون المدني الاسرائيلي، يعيش الفلسطينيون تحت الحكم العسكري المباشر.

خامسا: وفي المجالات الاقتصادية، فان التمييز واضح بين المستوطنين الاسرائيليين، والفلسطينيين في الاراضي المحتلة. فلا يوجد للفلسطينيين، حقوق

القوات الاسرائيلية قتلت خلال عام ١٩٩٢ ١٥٨ شهيدا فلسطينيا

للاقامة وحرية الحركة والبيع والشراء، واستخدام المياه، وفلاحة الارض، وحق الملكية، والاستفادة من الخدمات الاجتماعية والعلمية. ويتمتع المنتجون الاسرائيليون بالحماية من المنافسة الفلسطينية، واسواق الاراضي المحتلة مفتوحة أمام البضائع الاسرائيلية، أما تصدير البضائع من الاراضي الفلسطينية الى "اسرائيل" فيحتاج الى رخصة، لاتعطى الا في حالات فردية، ولبعض السلع مثل الخضار والفواكه. وهناك فرق شاسع في معدلات الدخل بين الفلسطينيين والاسرائيليين. كما يوجد فرق كبير في حجم الضرائب التي يدفعها الفلسطينيون والمستوطنون الاسرائيليون.

سادسا: وحول حقوق العمال في الاجتماعات والدخول في النقابات والتنظيمات، فان القانون المعمول به في الضفة الغربية، هو القانون الاردني الذي يسمح بقيام النقابات، ويخضع قطاع غزة الى القانون المصري القائم على قانون الانتداب البريطاني. وقد تم تعديل هذه القوانين واضافة بنود لها، من قبل السلطات الاسرائيلية، بما يمنع اجراء انتخابات جديدة، أو فتح فروع جديدة، بدون موافقة مسبقة. وقد استثنت السلطات الاسرائيلية سكان القدس من هذه القوانين. وبموجب التعديلات التي أجرتها السلطات الاسرائيلية على تلك القوانين، فان المنظمات النقابية في الضفة الغربية وقطاع غزة، تخضع للقانون العسكري رقم ٨٢٥ الصادر في عام ١٩٨٠، حيث يحرم على تلك النقابات عقد اجتماعاتها بدون اذن مسبق، ويمنع عليها القيام بأي نشاط أو دعاية سياسية. وضمن هذا السياق، فانه يمنع تنظيم المعارض، ولا توجد مناطق معدة للمعارض أو لتجميع الصادرات. وحسب تقارير منظمة العمل الدولية، فان الكثير من العوائق تضعها السلطات الاسرائيلية أمام نقابات العمال الفلسطينية. ويتحدث التقرير عن الظروف الصحية السيئة للعمال، وعن سوء المعاملة التي يعاملون بها، كما تسمح قوانين العمل، بتشغيل الأطفال في السنة الرابعة عشرة من عمرهم ■

تشيكوسلوفاكية بين تأثير الماضي واضطراب الحاضر والخوف من المستقبل (1)

١- تقديم

البحث في التجربة الاشتراكية في تشيكوسلوفاكية، قد يبدو للبعض بحثا في موضوع عفا عليه الزمن، وقد يبدو للبعض أيضا ضربا في مجاهل ودهاليز الماضي فيه شيء من المتعة عبر تقليب صفحات التاريخ، وقد يبدو أيضا للاخرين مضيعة للوقت في تقييم غيمة صيف دفعتها ريح عابرة سرعان ما انقشعت مخلفة وراءها جوا هادئا وشمسا ساطعة دافئة.

■ نحن لسنا مع هذا الرأي أو ذاك، فالعودة الى ماضي الشعوب السحيق حاجة لابد منها، فكيف العودة الى الماضي القريب... والقريب جدا، خاصة وأن تأثيرات هذا الماضي القريب، لازالت تلقي بظلالها على الشعوب وتتفاعل تراكماتها السابقة بفعل اضطراب الحاضر والخوف من المستقبل.

من هنا ستبقى العودة الى الماضي القريب ضرورة لا مناص منها وحاجة لا غنى عنها مادام هناك تراكمات تختمر وتحولات تجري في باطن المجتمعات، وما دام هناك تفاعل واحتكاك بين الافكار والعقائد والمصالح مع كل بحث وتقييم ومع كل هدم وبناء ومع كل محاولة جديدة لقراءة التاريخ من منظار جديد من أجل استجلاء الحقيقة واستنباط الحكم والعبر ومن أجل رسم معالم خطى الشعوب نحو المستقبل.

العارفون بقرب تواجدي، الذي كان، من التجربة الاشتراكية في تشيكوسلوفاكية التي كانت تعتبر نموذجا متقدما للتجارب الاشتراكية في اوروبا الشرقية، كثيرا ما سئلت منهم أثناء أحداث شهر تشرين الثاني/ نوفمبر في عام ١٩٨٩، لماذا لا أكتب عن تجربة تشيكوسلوفاكية الاشتراكية؟

لا أخفي أنني لم أكن راغبا بالكتابة أثناء الاحداث، وأنا أراها مفعمة بالعاطفة الزائدة ومندفعة تجري بتأثير الرغبة الشديدة للتغيير والأمل بالأفضل. على الرغم من أنه في تلك الأحداث لم يكن أحد قادرا على اجراء العمليات الحسابية لتحديد الخسارة والربح من جراء ما يجري.

وكنت مقتنعا أن أي كتابة أثناء تلك الاحداث، سوف تتحطم على أرضية معبد ردة الفعل الهائج والغليان الذي لا يحتاج لحصوله الا لدرجة دفىء منخفضة حتى ينطلق من معقله في بواطن النفوس. فذلك الهيجان والغليان لم يكن قادرا على تمكين أحد من التمييز بين ما يجب الحفاظ عليه من التجربة وما لا يجب.

فآثرت الانتظار حتى تهدأ النفوس وتبدأ الظروف والاحوال المستجدة تفرز مصاعبها وعراقيلها وأعباءها، مجبرة العقول على أن تفكر بموضوعية بعيدا عن تأثيرات العاطفة والانحياز، فيما كان وما هو حاصل وما سيكون.

وكنت ومازلت مع رأي طالما رددته، أمام بعض القائمين على التجربة وأمام بعض الداعين للاشتراكية من العرب، والذي بسببه نُعِتّ أحيانا بأنني مناهض للاشتراكية. هذا الرأي مفاده أن التقيم والكتابة عن التجربة الاشتراكية، يجب أن لا يكون بصدد الدفاع عنها أو الهجوم عليها بدون دافع أو سبب.

والآن وبعد أن قل المدافعون وكثر المهاجمون، أرى أنه لابد لي من الكتابة عن التجربة، مؤكدا على الجانب الايجابي ورافضا للجانب السلبي منها.

لان الكتابة يجب أن تكون في سياق التقييم الموضوعي والعقلاني، المالك للقدرة على التحليل والتصنيف ومن ثم التقييم من أجل فرز نجاحاتها من اخفاقاتها وأصيلها من دخيلها. ولأن التقييم الموضوعي يملك بداخله امكانية الأخذ منها مالا تستحقه والاعتراف لها بما هو حق لها.

ولاشك في أن هذا النمط من التقييم، لن يجاري نعوت الحاقدين، التي تمحورت حول اعتبار أن الفكر الاشتراكي، تراث شعوذة غبي متحجر لا يملك في مكوناته غير الرغبة في التدمير والتخريب في مقدرات الأمم والشعوب.

فأي معنى يبقى للحكم أو التقييم في حالة زج منهجية التقييم العلمي في جوقة الانحياز الأعمى لأحكام ومواقف مقررة مسبقا.

ومن خلال متابعتي ومعايشتي للحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في تشيكوسلوفاكية، ومن خلال مواكبة الاطلاع على البرامج الاقتصادية والاجتماعية، والاطلاع على ما تحقق منها وهو جزء كبير وما لم يتحقق، أستطيع القول، أن التجربة الاشتراكية كانت تجربة انسانية في الكثير من أوجه نشاطاتها، تملك بداخلها عناصر الحياة والاستمرارية. وكان بالامكان تطويرها أكثر مما كانت تملك من تطور وتقدم فيما لو أحسن الأداء البشري فيها، وأتيحت له الفرصة والظروف المناسبة لترجمة ذاته.

ومن الظلم والاجحاف بحق التجربة الاشتراكية، اخضاع الحكم عليها لقاعدة المقارنة بين ما تحقق في ظلها من تقدم وتطور وبين ما تحقق في الدول الغربية. لان ما تحقق في ظل التجربة الاشتراكية على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والعلمي، كان حصيلة الجهد الذاتي المبذول والامكانات الذاتية المتوفرة ضمن نطاق الدخل القومي لشعوب اوروبا الشرقية. بينما ما تحقق في الدول الغربية خلال عدة قرون، كان من مجمله نسبة كبيرة حصيلة فائض القيمة الأممي، وليس حصيلة الدخل القومي فقط لشعوب أوروبا الغربية.

فتحويل فائض القيمة الاممي، من خلال أساليب النهب الاستعماري والهيمنة الغربية المباشرة وغير المباشرة على ثروات شعوب العالم وخاصة شعوب العالم المستضعفة، كان عاملا أساسيا في صنع التقدم والتطور الحاصل في الغرب.

فأي عمل دائما يحتاج الى مراجعة، ما أنجز منه وما لم ينجز. بعيدا عن التعصب والتقوقع على الذات.

فكيف يمكن قبول تجارب ثورية بعظمة التجارب الاشتراكية دون مراجعة أو تدقيق أو تمحيص. هذا ما لا يمكن للعقل والمنطق أن يقبله ولا للمنهجية العلمية أن ترتضيه.

فالجهل آفة في المجتمعات تقضم الانجازات والبطولات... لكن الى متى؟

٢- الصراع الطبقي والاشتراكية

تمحورت المواقف المناهضة لاعداء التجربة حول الاشتراكية كفكر وعقيدة وكفعل وممارسة، في نطاق اعتبار الفكر الاشتراكي تراث من الخيال والشعوذة البشرية، ومقولات غيبية لا تملك من أهداف غير الرغبة في الهدم والعبث في ركائز المجتمع والانسان. وتركزت أيضا في سياق افراغ الفكر الاشتراكي من كل مقومات القدرة على التطور والتقدم. وأنه أضرم لهيب الصراع الطبقي، والحق به وغذاه بنار الحقد والبغضاء. بحيث أصبح المقتدرين غير آمنين على ما "خصهم الله" من رزق وأموال، واصبح أولئك الذين قل رزقهم غير قانعين راضين بما كسبوا وبما "خصهم الله" بالقليل من رزقه.

ان طرح الامور بهذا السياق والمنطق المقلوب، لا يغير في حقائق الامور شيئا، لان الصراع الطبقي قدمه قدم نشوء التجمعات البشرية. ولم يكن نتاج الفكر الاشتراكي، وانما كان ولا يزال من أهم قوانين ودوافع حركة التاريخ، نشأ مع أول ممارسة استغلال مارسها الانسان المقتدر ضد أخيه الانسان. وازداد وتفاقم مع تشكل الشرائح والطبقات في المجتمعات البشرية. والتاريخ زاخر بالاحداث والحوادث الدامية والضارية بين من اقتدر بالمال وبين من لم يقتدر به. وهذا لا يحتاج الى دلائل وبراهين.

ألم يكن السواد الاعظم في المجتمع التشيكوسلوفاكي، غاضب غير قانع بالحياة غير الكريمة وبالظروف السيئة من المعيشة قبل البدء بتطبيق الاشتراكية في عام ١٩٤٨.

ورافضا لاستحواذ القلة من المجتمع التشيكوسلوفاكي على النسبة الكبرى من الدخل القومي، ومدينا لاقتدارها الناجم عن ارتباطها التاريخي بالمصالح السياسية والاقتصادية لاوروبا الغربية وخاصة النمسا والمانيا في فترة سيطرة الامبراطورية النمساوية.

ألم تعبر البطالة المتفشية والفقر المدقع قبل قيام التجربة الاشتراكية، عن حدة صور الصراع الطبقي، وعن شكل من اشكال الفوارق الطبقية، والتي دفعت الجماهير المحرومة في المجتمع التشيكوسلوفاكي لرفض القسمة والنصيب، معتبرة ان الحرمان والفقر ليس قدرا وانما هو ظلم واستغلال يفرضه الاغنياء عليهم.

ألم تعبر الجماهير المحرومة عن تفاقم التناقضات

الطبقية خلال الفترة من عام ١٩٣٠ وحتى عام ١٩٤٨، باشكال تفاوتت فيها حدة العنف والاحتجاج والاعتراض على اوضاعها السائدة آنذاك. حتى اصبحت تأثيرات ذلك في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وكأنها على موعد مع القدر تنهار فيه السلطة البرجوازية.

فبعد تحرير تشيكوسلوفاكية من قبضة النازية، تم [illegible]كيل حكومة ائتلافية، من القوى المتحالفة مع الحزب ال[illegible]عي التشيكوسلوفاكي ومن الاحزاب البرجوازية ا[illegible]. الا أن الصراعات استمرت حول أسس وقواعد البناء الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الى حد بدأ فيه الحسم من ضرورات المستقبل، لأي طرف من أطراف الصراع الطبقي.

ففي شهر شباط من عام ١٩٤٨، حاولت الاحزاب البرجوازية افشال حكومة الجبهة الوطنية، التي كان يرأسها أمين عام الحزب الشيوعي كلمنت غوتوالد، بسحب وزرائها من الحكومة وممثليها من الجبهة الوطنية.

وقد باءت تلك المحاولة بالفشل، عندما خرجت الجماهير، تطالب رئيس الجمهورية (بنش) ممثل البرجوازية بالرد على محاولة اسقاط الحكومة، بتكليف رئيس الوزراء باضافة وزراء جدد بدلا من المستقيلين، وتطالب بتوقيع الرئيس على قرارات التأمين والاصلاح الزراعي والقرارات الاخرى.

ومن مصادفات وعبر القدر، أن منظر أمين عام الحزب الشيوعي في شهر شباط من عام ١٩٤٨، وهو يعلن أمام مئات الآلاف من المتظاهرين في الساحة الرئيسية في براغ من أمام تمثال الملك التشيكي فاتسلاف عن توقيع الرئيس (بنش) على القرارات التي كانت الاشارة الاولى لبدء بناء التجربة الاشتراكية. هذا المنظر يتكرر مع فارق الزمن ومع اختلاف الاشخاص في شهر تشرين ثاني من عام ١٩٨٩ وبعد أربعين عاما تقريبا، عندما وقف فاتسلاف هافل في نفس المكان ومن أمام نفس التمثال وفي الساحة نفسها وأمام مئات الآلاف من المتظاهرين، ليعلن عن قبول الحكومة وأعضاء المكتب السياسي للحزب الشيوعي بالاستقالة، لتبدأ محطة جديدة في حياة الأمة التشيكوسلوفاكية.

ومع فارق الزمن، واختلاف الأشخاص، ووحدة المكان وتطابق المنظر، وتوافق الرغبات بالتغيير، والحنين للأفضل، بين أحداث عام ١٩٤٨ وأحداث عام ١٩٨٩، الا أن الفارق الوحيد في ذلك، أن متظاهري عام ١٩٤٨ كانوا يطالبون بتنفيذ برنامج سياسي اقتصادي واضح ومحدد المعالم والأهداف، على العكس من متظاهري عام ١٩٨٩، الذين طالبوا بالتغيير لكن دون برنامج ودون معرفة لحدود مطالبهم وأهدافهم، ودون المعرفة بكيف وبماذا سيحدث التغيير؟ والى أين سيصل التغيير؟

في ظل الهيجان والانفعال وبفعل حرارة الاحداث لم يكن أحد قادرا على الاجابة.

ما سعيت الى تأكيده، من وراء ذكر ما سبق، أن التجربة الاشتراكية، جاءت نتيجة لمطلب جماهيري تحقق بعد سنوات طويلة من النضال، وتحققت بانتصار المحرومين لحقوقهم.

وما أردت قوله أيضا، أن الصراع الطبقي كان في أعلى مراتب حدته قبل البدء بتنفيذ التجربة الاشتراكية، ولم تأت به الاشتراكية كظاهرة مختلفة، وانما جاءت الاشتراكية كواعية ومدركة لقوانين الصراع ولمسار حركته.

وأغرب ما في قول أعداء التجربة الاشتراكية، نكران حقائق تأكدت. فهم ينكرون:

١ـ أن الصراع الطبقي، كان في أعلى مراتب حدته قبل البدء بالتجربة الاشتراكية، ولم يكن من صنع التجربة ولا تلفيقا منها، وانما جاءت الاشتراكية واعية لقوانين هذا الصراع وقدرته ومكوناته ومتسلحة بدوافع وأسباب حركته، ومستنيرة بفهمها لخصائص حركة التاريخ.

٢ـ ان التجربة الاشتراكية، جاءت تتويجا لمحصلة نضالات الامة التشيكوسلوفاكية، ولم تكن تلك النضالات تاريخا مزيفا الحق بمسيرتها عنوة أو قسرا، وانما من صنعها.

٣ـ ان التجربة الاشتراكية، تسلمت أوضاعا اقتصادية واجتماعية متردية، واقتصادا مهشما، ليس فقط عاجزا عن تحقيق المدخرات الضرورية لنمو القطاعات الاقتصادية فيه، وانما عاجزا عن تلبية الحاجات الأساسية لعامة الشعب.

فالفكرالاشتراكي لم يكن نتاجا من فراغ أو لطقوس الرهبان. بل نتاجا فكريا بشريا جاء ضمن سياق تطور الفكر البشري، عبر حقب زمنية غاصت في التاريخ. ومن باطن التراكمات الاجتماعية والاقتصادية في المجتمعات

البشرية.

وتمكن في ثنايا الاختمار الفكري البشري، أن يدرك أهمية دور الصراع الطبقي في حركة التناقضات في المجتمع والتاريخ. بحيث أنه توصل الى أن الصراع الطبقي لا يمكن ابطال مفعوله، ولا تجميد تفاعلاته، ولا تفادي مخاطره بالتغاضي عنه وعن تأثيراته، بل ان مخاطر الصراع الطبقي يزداد مع ازدياد واتساع الهوة والفوارق بين الطبقات، وان للفقراء حقوقا لا يمكن تجاهلها أو مصادرتها الى الابد. وأن بقاء مسببات الصراع الطبقي الكامنة في الاستغلال الممارس على الانسان، فالخطر يتفاعل ويتكاثر، ولا يمكن تفادي انفجاره الا بتفادي مسبباته.

فالتجربة الاشتراكية في تشيكوسلوفاكية، شقت طريقها تحت ضغط أعباء بناء الاقتصاد الوطني المنهار، وتحت ضغط هدف ازالة هيمنة واستغلال القلة من المجتمع وازالة سطوتها على الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وتحت ضغط أعباء متطلبات الصمود أمام مؤامرات وتدخلات القوى الامبريالية وتفادي أخطارها.

وتمكنت تشيكوسلوفاكية، باعتماد النهج الاشتراكي، أساسا لعملية التطور الاقتصادي والاجتماعي، وبالاعتماد على الذات على عملية البناء، من تحمل:

- أعباء تحقيق تنمية اقتصادية شملت شتى القطاعات والمجالات. فقد استطاعت تحقيق تنمية اقتصادية خلال الخطة الخمسية الاولى (١٩٤٩ـ١٩٥٣) والثانية (١٩٥٦ـ١٩٦٠) فاقت ستة أضعاف ما استطاعت تشيكوسلوفاكية تحقيقه خلال خمسين عاما قبل بدء التجربة الاشتراكية.

فالخطة الخمسية الأولى والثانية، وعلى الرغم من كل العراقيل والصعوبات التي كانت، وضعتا أسس القاعدة الاقتصادية الضخمة، وأوجدتا مقومات النمو بالارتكاز على قاعدة الاعتماد على القدرات الذاتية في تأمين الادخار الوطني، اللازم للاستثمار في الخطط الخمسية اللاحقة.

- أعباء اقامة مشروعات صناعية ضخمة، كانت أساسا لصرح القطاع الصناعي الضخم.

- أعباء الحفاظ على ثبات اسعار الاحتياجات الأساسية للانسان من مأكل وملبس ومسكن.

- أعباء تأمين الخدمات الاجتماعية والتأمينات الكاملة لجميع أفراد المجتمع.

- أعباء الحرب الباردة والصراع ضد القوى الامبريالية، في نطاق المنظومة الاشتراكية وقوى التحرر الوطني في العالم، وما تطلب ذلك من تخصيص اعتمادات من الدخل القومي، لزيادة القدرة العسكرية والقدرات الأخرى لمواجهة الضغوطات الأخرى الغربية، والتي شملت مجالات عدة، اقتصادية واعلامية وسياسية وتقنية وأمنية. وقد كانت الحرب الباردة بمثابة حرب غير معلنة استعملت فيها شتى الضغوطات المباشرة وغير المباشرة بدلا من السلاح وقعقعته.

- متطلبات التحالف مع الدول الوطنية والتقدمية وحركات التحرر الوطني في العالم ودعم قضاياهم ونضالاتهم ضد قوى الاستعمار والتخلف، ودعم جهودهم في عملية البناء والتحديث لاقتصادياتهم الوطنية.

ومنطق التقييم يتطلب الاعتراف، أن اخفاقات حدثت هنا أو هناك، الا أنني لا أعتقد أن أي تقييم موضوعي يسعى الى الاخذ من التجربة ما تستحقه أو اعطاءها مالا تستحقه. ولذلك فالتقييم الموضوعي لا يملك الا أن يشيد بالكثير مما أنجزته التجربة وشيدته. ولا أظن أن مثل هذا التقييم سيصل الى نتيجة، ان التجربة الاشتراكية في تشيكوسلوفاكيا، لم تترك خلال واحد وأربعين عاما الا الاطلال الخاوية والرميم من العظام.

ولا أظنني بحاجة الى احصائيات وأرقام بيانات الهيئات الدولية، لاثبات الانجازات الضخمة والنجاحات الكبرى والمكاسب الكبيرة، التي تحققت في ظلها.

وسأكتفي بسرد قول واحد من ألد أعداء التجربة، وهو فاتسلان كلاوس وزير مالية تشيكوسلوفاكية السابق ورئيس وزراء الجمهورية التشيكية ومخطط عملية العودة الى الرأسمالية، الذي أقر على احياء تلك الانجازات الضخمة التي حققتها التجربة في مقابلة، في عام ١٩٩١، مع مجلة دير شبيغل الالمانية ومجلة (مئة + واحد) التشيكية، حين قال: "ان التأثيرات السلبية للتحولات الاخيرة في أوروبا الشرقية، لم تعكس نفسها في تشيكوسلوفاكية بالقدر الذي حصل في بلدان أخرى كبولندا أو المجر، وهذا الفضل يعود الى القاعدة الاقتصادية الضخمة التي شيدت في ظل النظام السابق".

ــــــــــ التتمة في النشرة القادمة

تتمة رأينا

اندیك اضافة الى بقايا صهاينة الادارة السابقة الذين استمروا في العمل مع الادارة الجديدة دينيس روس، وكيرتزر، وميلر.

لقد اضافت الصفقة جريمة جديدة لا تقل خطورة عن جريمة الابعاد نفسها.. انها جريمة تجزئة قرارات الشرعية الدولية وتنفيذها بالتقسيط المريح. وتقدم هذه المحاولة الاجرامية، اذا مرت سابقة، ستجد طريقها للتنفيذ على مرجعية عملية السلام، نفسها. قراري مجلس الامن ٢٤٢ و ٣٣٨ مما يضع علامة كبرى على جدوى الانخراط في لعبة الخداع والخداع الذاتي من جديد.

ان ما يتمتع به قرار مجلس الامن ٧٩٩ من قوة ومن الزام بالتنفيذ يجعل التمسك به وفرض تنفيذه سابقة ضرورية للمحافظة على مرجعية عملية السلام المتمثلة بقرارات الشرعية الدولية. وان الموقف الفلسطيني الذي قرر عدم استئناف الانخراط في عملية التسوية قبل ان يتم تنفيذ القرار ٧٩٩، انما يختصر عملية مفاوضات مملة وحوار طرشان، يدور حول تفسير القرار ٢٤٢ ونسبة ما تم تطبيقه بعد الانسحاب من سيناء، والى اخر الاسطوانة الصهيونية التفاوضية المقيتة.

ونحن في حركة فتح قد حددنا الى جانب شرط عودة المبعدين، ضرورة الخروج من الممر الاجباري الذي حشرتنا فيه ظروف مدريد الدولية وشروطه المجحفة. فمنظمة التحرير الفلسطينية لا بد ان يشار بشكل واضح وصريح الى دورها كطرف اساسي في عملية التسوية بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني وحقها وحدها تسمية وفدها للمفاوضات من الخارج والداخل بما فيها القدس. وبالالتزام بالمرجعية الواضحة المعتمدة لمسيرة التسوية والمتمثلة بقرارات الشرعية الدولية والتمسك بما يحمله القرار ٣٣٨ من صفة ملزمة لتطبيق القرار ٢٤٢، اضافة الى تعهدات الادارة الجديدة بالتمسك بمحتوى ومضمون رسالة التطمينات حول وقف الاستيطان، ووقف العقوبات الجماعية، واغلاق المعتقلات ووقف الابعاد. كما ان الدور الفاعل للمنظمة يقتضي اعادة الحوار بينها وبين الادارة الامريكية على اسس تضمن مسيرة السلام باتجاه تنفيذ قرارات الشرعية الدولية، بما يحقق الحقوق المشروعة والثابتة غير القابلة للتصرف لشعبنا الفلسطيني بما فيها حقه في العودة وتقرير المصير واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

لقد استطاع الصهاينة في ادارة كلينتون من تعطيل دور مجلس الامن لصالح تمرير تصريح رئيس المجلس لهذه الدورة بعد مشاورات وضغوط امريكية طالت الجميع. ومن المؤلم ان ياتي هذا الالتفاف على قضيتنا الوطنية وعلى القرار ٧٩٩ بمساهمة المندوب المغربي رئيس المجلس لهذه الدورة. وكانما يريد الصهاينة ان يضعوا سكين الاجهاز على قرارات الشرعية الدولية المتعلقة بحقوق شعبنا في يد العرب، حتى يؤكدوا نظريتهم ويحافظوا على مصداقيتهم في العالم. اننا نشجب الموقف الذي عبر عنه رئيس المجلس مندوب المغرب، والذي تحايل فيه على الموقف العربي، بل وقام بتشويه الحقائق عندما اعلن ان العرب والفلسطينيين يوافقون على اعلانه المتعلق بالصفقة لحل قضية المبعدين. وقد صرح الاخ ناصر القدوة مراقب منظمة التحرير الفلسطينية (ان الفلسطينيين لم يشاركوا ولم يكونوا طرفا في هذا السيناريو). ان ما حدث بالشكل الذي اعلنه رئيس المجلس لا يعدو محاولة لاضفاء الشرعية على الاتفاق الامريكي الاسرائيلي، بحيث يضعف قرار مجلس الامن ٧٩٩ ويلغي تقرير الامين العام الذي يطالب بالتنفيذ للقرار او توقيع العقوبات على الكيان الصهيوني.

لقد تضمنت الوثيقة الامريكية التي شكلت الاساس للنقاشات التي اجراها المندوب الامريكي في مجلس الامن، ما يؤكد الاصرار الامريكي على رفض ومنع اتخاذ اي خطوات ضد "اسرائيل". ووضعت سدا امام اي محاولة لفرض عقوبات عليها. وقد حاول المندوب الامريكي التضليل بالمقارنة بين ما قدمه الاسرائيليون من تسهيلات لتنفيذ القرار ٧٩٩ وبين تقصير مجلس الامن من تنفيذ قراراته ضد ليبيا متناسيا ما يعانيه الشعب الليبي من حصار وما تعرض له من عدوان امريكي سابق. وفي محاولة لطي ملف المبعدين، رأت الوثيقة الامريكية ان لا حاجة لاية نشاطات اخرى من قبل مجلس الامن تجاه قضية المبعدين. وقد اعتبرت الوثيقة ان الخطوة التي اعلنت عنها "اسرائيل" في الاول من هذا الشهر تتلاءم بكاملها مع قرار مجلس الامن ٧٩٩ الذي أيدته الولايات المتحدة، والتي ادعت الوثيقة انها لا زالت تدعمه.

وانطلاقا من حرص صهاينة الادارة الامريكية الجديدة على فرض السلام الصهيوني، فقد اعتبرت الوثيقة الامريكية ان المشاعر التي تسود مجلس الامن والقاضية بان قراراته لا تطبق، تنطوي على قدر قليل من العدالة. ولا يوجد سبب للقيام بنشاطات اخرى من قبل مجلس الامن، كون مثل هذه النشاطات قد تلحق الضرر بحل قضية المبعدين وتشوش على عملية احياء العملية السلمية، ولهذا فان الادارة الامريكية اعلنت موقفها، بانها تعارض اي قرار لمجلس الامن، يصدر ضمن الفصل السابع، وهو البند الذي ينص على فرض عقوبات ضد "اسرائيل".

ولقد حاولت الادارة الامريكية ان تسد كل السبل امام مجلس الامن للعودة الى بحث قضية المبعدين حين

راينا

اعلنت بصلف، انها ستعارض اي قرار او بيان يصدر عن مجلس الامن يطالب "اسرائيل" باتخاذ خطوات اضافية لاعلانه لها بالعملية التي اعلنت عنها "اسرائيل". كما ان الادارة الامريكية اعلنت انها ستعارض كل دعوة من قبل الامين العام للامم المتحدة، والتي تقضي باتخاذ خطوات اخرى، الا اذا كانت على علاقة بتطبيق العملية التي اعلنت عنها "اسرائيل" او لها صلة بالمواضيع الانسانية.

لقد كانت هذه خلاصة الصفقة الجائرة التي عقدها شياطين البيت الابيض مع ابالسة الكيان الصهيوني.

وتاتي جولة وارن كريستوفر وزير الخارجية الامريكية في محاولة لبعث الحياة في مسيرة التسوية بسبب انتقال السلطة من ادارة جمهورية الى ادارة ديمقراطية من جهة.. وبسبب الموقف الفلسطيني الرافض لاستئناف عملية التفاوض في ظل الابعاد من جهة اخرى. وهو الموقف الذي تجاوبت معه حتى الان جميع الاطراف بما فيها راعيي المؤتمر. ان جولة كريستوفر التي ستبدأ خلال ايام ستشمل على استطلاع لمواقف جميع الاطراف المشاركة في عملية التسوية لتحديد الموعد الملائم لاستئناف عملية التفاوض . ولا بد لجميع الاطراف العربية ان تعيد حساباتها ودراسة الموقف الامريكي الجديد، بصورة تضمن الموقف العربي الموحد في مواجهة الادارة الامريكية.

لقد تسلم وزير الخارجية الامريكي الجديد، وران كريستوفر، الذي حاول صهاينة امريكا اتهامه بالانحياز للعرب، مهمته فوجد نفسه محاطا باقطاب اللوبي الصهيوني بوصفهم اركان ادارته بشكل يفوق ما كان يحيط بوزير الخارجية السابق جيمس بيكر.

ان هذا الحال يفرض على جميع الاطراف العربية المنخرطة في عملية السلام ان لا تسلم بان يكون ملف الشرق الاوسط، ملف مستقبل المنطقة في يد وسيط صهيوني غير نزيه، يسعى لتحقيق المصالح الاسرائيلية على حساب الامة العربية ومستقبلها. ان هذه المعادلة تجعل من القضية الفلسطينية وحقوق الشعب الفلسطيني عبئا على الدول العربية، وبالتالي يتم التنازل عن البعد القومي العربي لهذه الدول لصالح البعد الاقليمي التجزيئي.

ان الموقف العربي الموحد في مواجهة المخطط الصهيوني، يقتضي وضع المصالح العربية والمصالح الامريكية في المنطقة بحيث تصبح الاطماع الصهيونية التوسعية ومحاولات فرض الهيمنة الاسرائيلية على المنطقة عبئا على امريكا نفسها ومصدر تهديد لمصالحها الحيوية في المنطقة العربية والاسلامية. وبهذا فقط نستطيع ان نجعل من امريكا وسيطا نزيها. هذا ما يجب ان يعرفه الوزير الامريكي الجديد، وهذا ما يجب ان نجعله الجامع المشترك الاعظم لمواقفنا الهادفة الى تحقيق سلام شامل ودائم يقوم على اساس الشرعية الدولية التي تضمن الحقوق الوطنية الثابتة لشعبنا.

ان قرار حركتنا.. وقرار القيادة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية بعدم المشاركة في عملية التسوية قبل تنفيذ القرار ٧٩٩ ليست قضية شكلية يمكن القفز عنها. بل هي جزء من عملية التفاوض التي تسهل علينا مستقبلا البحث في مستقبل وجود الشعب الفلسطيني على ارض فلسطين وحقه في تقرير المصير والاستقلال. وتكسر في الوقت نفسه ادعاء الصهاينة بحقهم المزعوم في ارض ميعاد ما انزل الله به من سلطان. فالتفاوض في ظل الابعاد يشكل تسليما للنظرية العنصرية الصهيونية.

وليس من حق احد الادعاء بان منظمة التحرير الفلسطينية هي العقبة في طريق السلام، بعد ان قام رابين نفسه باطلاق رصاص جريمة الابعاد على مشروع سلام الادارة الامريكية السابقة. وها هو يحاول تجزئة مشروع سلام الادارة الجديدة تمهيدا لتجزئة الحقوق الوطنية الفلسطينية، التي جزأ على أساسها ارض فلسطين الى مبعة انواع: الارض المحتلة عام ١٩٤٨. وتشكل الصنف الاول، ويعتبر القدس صنفا ثانيا.. اما المستوطنات الصهيونية ومحيطها فهي صنف ثالث، واما المدن والقرى والمخيمات الفلسطينية فهي صنف رابع. وتقسم الارض الميري الى ثلاثة اقسام اخرى ، بعضها تابع للكيان الصهوني كصنف خامس. وبعضها تابع للحكم الذاتي الفلسطيني كصنف سادس. اما السابع فهو الصنف المشترك بين الحكم الذاتي والكيان الصهيوني. ناهيك عن تقسيمات داخل اطار الكيان الصهيوني في الارض المحتلة عام ١٩٤٨، والتي يعاني منها شعبنا الفلسطيني تحت الاحتلال في الجليل والمثلث والنقب.

ان ترك الحبل على غاربه للكيان الصهيوني ليقص ويفصل الارض والشعب الفلسطيني كما يشاء، ياتي في ظروف انتكاسة عربية، نتجت عن جريمة حفر الباطن والعدوان الامريكي على العراق والسياسة التي اتبعها بوش ونظامه العالمي، الذي كان يحلم بفرضه على العالم. اما وقد ذهب بوش مهزوما بقرار الشعب الامريكي المتطلع للرفاهية الداخلية والوظائف والاقتصاد المزدهر في امريكا. فان مصالح امتنا العربية تقتضي التعامل مع الولايات المتحدة في عهد الرئيس كلينتون تحت شعار المصالح المشتركة، والتي تفترض موقفا عربيا، يسمو على جراح وآثار حرب الخليج، ويقفز لوضع المصلحة القومية فوق كل مصلحة. وبهذا فقط نستطيع ان نقاوم المخطط الصهيوني، ونفرض دورنا العربي وعالمنا العربي الجديد ناهضا منتفضا وعملاقا من عمالقة المستقبل القريب بعونه تعالى.

وانها لثورة حتى النصر



الصفحة الأخيرة

على شرفة في بغداد

(١)

يد غزة المثقوبة بالدم والبارود، تدق على رأس النظام الدولي الجديد؟ ودمي لِمَ تريدون من دمي أن يغادر الوريد؟ لم تريدون من صوتي أن يكف عن الحداء للصباح الجديد.

وتدخل غزة دورة العمر كل صباح من جديد، تخرج من حرب أجمل وجهاً، وأروع من كل عيد..

آه.. ما أروع المدن التي كلمّا غنت استمع كل العشاق للنشيد..

هذي غزة في العرس، تصنع حريتها، تسلبها من يد العبيد، هذي عزة.. وردة للصباح،

ووردة للفدائي..

وردة لكل شهيد..

وفي المساء تعطي سرها.. للمسرع الخطى في ليل النشيد.

(٢)

لا تستطيع يافا ان تغادر يافا

لا تستطيع يافا ان تقتل يافا،

لا يستطيع الكرمل الفراق،

وتجيء الموجة كعادتها، ضمة غزل لوجنة حيفا،

ونحن لا نترجل من الوطن؟

لا نترجل عن الحصان والصهيل؟

نحن.. ندخل غربتنا لنكبر على موال الزعتر، والخطى التي لابد منها، نحن "وان كان يحاصرنا هم ثقيل" ولكن تقول التجربة.. أكبر الهم ان تستكين للهم.. وأكبر الذنوب.. ان تغفل عن الصوت الهادر هناك.. هناك حيث القرية الوطن.. وحيث الوعد والوعيد..

فلا تستطيع حيفا أن تستقيل من حيفا، ولا المكان من المكان،

(٣)

عند بغداد، حيث النهر حارس المدن الجليلة.. عند بغداد حيث التاريخ يسكن الزوايا، يجفل الغزاة، حتى "صاروخ كروز" جفل من تاريخ الزوايا، فانتحر على شرفة يبكي قسوة هولاكو ومجون النظام الدولي الجديد!!

على شرفة من بغداد، كان الزمان..

اطل الزمان

ويبقى الزمان.

جاءوا.. فأصبح المزج زهرا،

جيء بهم.. فأصبح المرج زهرا..

وفي اللحظة القاسية.. كان النظام الدولي الجديد "شظايا" ما بين البصرة ومرج الزهور..

تلمس كل من في الموقعين، لغته.. فوجد القاف والعين،

تلمسوا.. المكان.. انه الشرق حيث الله والخير والعدالة،

تلمسوا العينين.. فكان اللون الاسود والبني..

والاسماء بين احمد ومحمود وعلي وعبد الله..

ولا تزال طائرة في الافق.. تبحث عن هدف..

هناك مصنع.. فأمدد حسمك متراسا..

وهنا.. نفرش الروح متراسا.. ونتمدد..

يا روح المكانيين.. في البصرة ومرج الزهور..

يا ظل الانسان فيهما..

المجد الانسان في صراعه من اجل الله والمحبة والحرية..

المجد للرجال يبنون بالخطى المتبعة حدود حرية تليق بوطن له كل المجد..

– الاتصالات والمراسلات –

البريد الخاص – 1080 ص. ب. 18 تونس – الجمهورية التونسية – فاكسميل : 767599